جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن :

دراسة تطبيقية (١٩٧٦ – ٢٠٠٢)

إعداد

قصي محمد طلافحه

إشراف الدكتور

أنور راشد القرعان

٢٠٠٥م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن : دراسة تطبيقية (١٩٧٦ – ٢٠٠٢)

إعداد

قصـــــي محـــمد طـلافحـــه

بكالوريوس اقتصاد- جامعة مؤتة – ٢٠٠١

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

جامعة اليرموك

لجنة المناقشة

		التوقيع
الدكتور أنور القرعان	**مشرفاً رئيسا**	
الدكتور عاطف خليل	**عضواً مشاركاً**	
الأستاذ الدكتور حسين الطلافحة	**عضواً**	
الاستاذ الدكتور علي المقابلة	**عضواً**	

٢٠٠٥م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهـــداء

إلـــى أول من علمـــني حـــرفاً

إلـــى أول من غـــمـــرني عطـــفاً

إلـــى والـــدي ووالـــدتـــي الأحـــباء

أطـال الله في عـمرهـم

قصـي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكـــر وتقـــدير

إنه لا يسعني بعد الانتهاء من هذا الجهد، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد، واللذين كان لهم الفضل علي طوال مسيرتي التعليمية في إنجاز هذا العمل .

أخص بالذكر الدكتور أنور القرعان والذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، حيث كان لآرائه القيمة وملاحظاته الدقيقة الدور الأكبر في إتمامها .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور عاطف خليل والذي تفضل بأن يكون مشرفاً مشاركاً وعلى تشجيعه الدائم لي لإنجاز هذا العمل .

ولا يسعني أيضاً إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور حسين الطلافحه والدكتور علي المقابله على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحمل أعباء قراءتها وتصويبها، بما يضمن إثرائها وإظهارها بالشكل العلمي اللائق.

ولا أنسى كل الزملاء والزميلات والأصدقاء اللذين رافقوني في مسيرتي وما كان لهم من أثر علي .

الباحث : قصي طلافحة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست المحتويات

البحوث	الصفحة
الإهداء	ا
شكر وتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
فهرس الجداول	هـ
ملخص باللغة العربية	و

الفصل الأول: المقدمة

1-1 المقدمة	2
1-2 مشكلة الدراسة	4
1-3 أهمية الدراسة	6
1-4 أهداف الدراسة	7
1-5 فرضيات الدراسة	7
1-6 منهجية الدراسة	8
1-7 تسلسل الدراسة	14
* هوامش الفصل الأول	15

الفصل الثاني : الاطار النظري والدراسات السابقه

2-1 النمو الاقتصادي	18
2-2 الدراسات السابقة	23
* هوامش الفصل الثاني	28

الفصل الثالث: قطاع الصادرات السلعية في الاردن

3-1 تمهيد	32
3-2 تطور الصادرات من عام (١٩٧٦-٢٠٠٢)	32
3-3 التركيب السلعي للصادرات حسب الاغراض الاقتصادية	33
3-4 التركيب السلعي للصادرات حسب التصنيف الدولي	38
3-5 التوزيع الجغرافي للصادرات	43
3-6 دور الصادرات في الاقتصاد الاردني	48
3-7 الصادرات الوطنية والعجز في الميزان التجاري	53
3-8 الانكشاف الاقتصادي	54
3-9 معدلات التبادل الدولية	55
* هوامش الفصل الثالث	61

الفصل الرابع: اساليب تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية

4-1 تمهيد	64
4-2 اساليب تشجيع الصادرات	64
4-2-1 تطوير البنية التحتية	65
4-2-2 الاجراءات النقدية	65
4-2-3 الاجراءات الاقتصادية	66
4-2-4 الاجراءات المالية	66

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرست المحتويات

البحوث	الصفحة
4-2-5 ضمان ائتمان الصادرات	69
4-2-6 تشجيع الاستثمار	72
4-3 مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية	73
4-4 المناطق الحرة والمدن الصناعية.....	78
4-5 المواصفات والمقاييس وضبط الجودة	80
4-6 نظام الافضليات المعمم	86
* هوامش الفصل الرابع.....	88
الفصل الخامس: التحليل القياسي للنموذج	
5-1 تمهيد.....	92
5-2 التحليل القياسي	92
*هوامش الفصل الخامس	100
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	
6-1 النتائج	102
6-2 التوصيات	105
* قائمة المراجع	106
* ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	112

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنـــوان الجدول	الصفحة
1	التركيب السلعي للصادرات حسب الاغراض الاقتصادية	36
2	الاهمية النسبية للصادرات حسب الاغراض الاقتصادية	37
3	التركيب السلعي للصادرات حسب التصنيف الدولي	41
4	الاهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي	42
5	التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية	46
6	الاهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية	47
7	التجارة الخارجية والميزان التجاري	51
8	نصيب الفرد من الصادرات	52
9	الانكشاف الاقتصادي	59
10	معدل التبادل التجاري	60
11	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لجميع المتغيرات	94
12	نتائج اختبار العلاقة السببية	95
13	نتائج تقدير المعادلات	97

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الاردن:
دراسة تطبيقية (١٩٧٦-٢٠٠٢)

اعداد
قصي محمد طلافحة

المشرف
الدكتور انور القرعان

ملخص

يحتل قطاع الصادرات الجزء الاكبر في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير العملات الصعبة لزيادة المدخرات الوطنية ،كما ان الصادرات تعمل على فتح اسواق جديدة امام المنتجات الوطنية وهذا يساهم في توسيع حجم المنشات مما يؤدي بدوره الى توفير فرص عمل جديدة.

تهدف هذة الدراسة الى تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاردن للفترة (١٩٧٦-٢٠٠٢)، ولتحقيق ذلك قامت الدراسة باستخدام اختبار العلاقة السببية بين معدلات النمو في اجمالي الصادرات وكذلك معدلات النمو في التركيب السلعي للصادرات، اي الصادرات من (المواد الخام ،السلع الاستهلاكية،السلع الراسمالية) و معدلات النمو الاقتصادي،حيث أظهرت النتائج وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو في الصادرات الاجمالية الى النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، كما بينت وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو في الصادرات من السلع الاستهلاكية والصادرات من المواد الخام الى النمو في الناتج المحلي الاجمالي .

وجاءت نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لتدعم النتائج التي توصلت اليها الدراسة من اختبار السببية ، حيث أظهرت نتائج التقدير أن معدل النمو في اجمالي الصادرات له أثر موجب على النمو الاقتصادي وهي ذات معنوية احصائية ، كما أن معدلات النمو في الصادرات من السلع الاستهلاكية والسلع الراسمالية والمواد الخام لها أثر موجب على النمو الاقتصادي ، الا أن الصادرات من السلع الاستهلاكية والصادرات من السلع الراسمالية كانت لاتتمتع بالمعنوية الاحصائية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

تمهيد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصـــل الأول

تمهـــــيد

١-١ مقدمـــــة :-

يعـد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الهامة، لقيامه بدور بالغ الأهمية في دعم الاقتصاديات القومية في الدول النامية والدول المتقدمة، ولإسهامه بشكل مباشر وغير مباشر في عملية التنمية الاقتصادية .

ولقـد عرفت الأدبيات الاقتصادية استراتيجيتين تجاريتين كان لهما دور بارز في مجالات التطبيق العملي هما :-

أولاً : استراتيجية إحلال المستوردات، وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الاعتماد على الذات عن طريق إنتاج سلع بديلة لما كان يستورد في السابق من بقية العالم.

ولكـن النـتائج المـتحققة من هذه الاستراتيجية لم تكن كما هو متوقع لها، حيث أن الدول المطـبقة لهـا لم تكسب القاعدة الصناعية المتوقعة، كذلك استمرار اعتماد الصناعة المحلية لهـذه الـدول على درجة كبيرة من الحماية وعلى السوق الأجنبي في توفير المواد الخام والوسـيطة اللازمـة لتصنيع المنتج النهائي، ومن جهة اخرى ارتفاع كلفة السلع المصنعة محلـياً، وانعكـاس هـذا بشـكل مباشـر على ارتفاع أسعارها وقلة الطلب عليها، فأغلب الصـناعات المحلية نمت تحت ظروف الحماية وبالتالي لم يكن لديها أي حافز للتطوير أو الارتقاء إلى مستوى المنافسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً:- استراتيجية تشجيع الصادرات وهي تقوم على تشجيع القطاع التصديري للدولة مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية الدولة فيما يخص توافر الموارد والميزات النسبية والمطلقة التي تعطي الدولة قدرة تنافسية في السوق الدولي [١].

وعلى الرغم من أن الكثير من دول العالم قد تبنت الاستراتيجية الأولى، إلا أن النجاح الكبير الذي شهدته استراتيجية تشجيع الصادرات في كل من جمهورية كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج في أوائل الستينات قد اسهم في زيادة عدد الدول المتبنية لتلك الاستراتيجية[٢].

ذلك لان قطاع التصدير يحتل الجزء الأكبر في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير العملات الصعبة اللازمة لزيادة المدخرات الوطنية وتمويل المستوردات والتي تسهم بشكل غير مباشر في زيادة الناتج المحلي وذلك عن طريق توفير السلع الرأسمالية والوسيطة الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

كما وان الصادرات تعمل على فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية، فالتوسع في حجم الصادرات يساهم في توسيع حجم المنشات الإنتاجية واستغلال الخامات الطبيعية ورفع الكفاءة الإنتاجية وبالتالي رفع جودة السلع والمنتجات المحلية وتقليل التكاليف.

فالصادرات تمكن الدولة من الاستفادة من مزايا التخصص والإنتاج الكبير خاصة في السلع التي يكون للدولة فيها ميزة نسبية في إنتاجها [٣] .

وبما أن الأردن يعاني منذ فترة طويلة من عبء المديونية والعجز في الميزان التجاري والاختلالات الهيكلية تكون زيادة الصادرات الوطنية والاستفادة من عوائدها مهمة في تخفيض هذا العجز .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتأتـــي هـــذه الدراسة مساهمة في تصميم عدة نماذج قياسية وتحليلها بأساليب قياسية حديثة لبـيان أثر الصادرات على النمو الاقتصادي. مستخدمة لهذه الغاية بيانات السلاسل الزمنية لكل من المتغيـــرات المســـتقلة والمتغير التابع للفتـــرة (١٩٧٦ – ٢٠٠٢)، والتي سوف يتم استخراجها من النشرات الإحصائية الشهرية للبنك المركزي الأردني و دائرة الإحصاءات العامة.

كمـــا وتســـتند هذه الدراسة في طرحها إلى عدد من المصادر والدراسات السابقة والأجنبية والعربية مستمدة منها الإطار النظري.

١-٢ مشـــكلة الدراســـة :-

يـــواجه الأردن كغيـــره من الدول النامية بشكل عام قضية الاختيار او التوفيق بين سياسة إحلال المستوردات وسياسة تشجيع الصادرات [٤]. فكما ذكرنا سابقاً أن سياسة إحلال المستوردات، تدعـــو إلـــى ضرورة الاعتماد على الذات لتوفير احتياجات الاقتصاد من السلع والخدمات بدلاً من القـــيام باستيرادها من الخارج ولضمان نجاح هذه السياسة لا بد من التدخل الحكومي المباشر وذلك عـــن طريق استخدام التعرفة الجمركية وهذا يرافقه تشويه للأسعار، أي أن سعر السلعة في الداخل يكون أكثر من سعرها في الخارج [٥].

أمـــا سياســـة تشجيع الصادرات فإنها تركز على تشجيع القطاع التصديري مع الأخذ بعين الاعتـــبار إمكانـــيات الدولة فيما يخص توافر الموارد والميزات النسبية والمطلقة التي تعطي الدولة قـــدرة تنافســـية في السوق الدولي ، ومن مزايا هذه السياسة اتساع السوق إذ تعتبر السوق الأجنبي امتداداً للسوق المحلي، فاتساع السوق يعطي المنشآت الإنتاجية كفاءة في عملية الإنتاج وقدرة كبيرة في عملية المنافسة في السوق الدولي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبالـــرغم مـــن ذلك يوجد هناك عدة مخاوف لهذه السياسة من أهمها الاعتماد على تصدير المـــادة الخام سيعرض الاقتصاد إلى تقلبات اقتصادية نظراً لعدم استقرار الطلب على تلك الموارد، وأيضـــاً التركـــز الجغرافي للصادرات يجعل حجم صادرات الدولة معرضة لأي تقلبات اقتصادية تتعرض لها الدولة المستوردة [٦] .

فهـــذه القضية الجدلية والاختيار الصعب بقيا مدار بحث ودراسة حتى عام ١٩٨٧ حيث أكد البـــنك الدولـــي لـــذلك العام ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات واعتبارها أهم سياسات التنمية الاقتصادية .

إلا أنـــه وعلـــى الجانب التطبيقي قام الباحثون بإجراء دراسات كثيرة تهدف إلى قياس أثر الصـــادرات على النمو الاقتصادي بهدف التعرف على طبيعة واتجاه هذه العلاقة وعلى الرغم من تعـــدد طرق وأساليب تنفيذ هذه الدراسات إلا أنها لم تستطع الوصول إلى نتيجة قطعية حول طبيعة هذه العلاقة.

وكـــذلك أجريت عدة دراسات في الأردن كانت تهدف إلى قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، إلا أنها أيضا لم تستطع الوصول إلى نتيجة قطعية حول طبيعة هذه العلاقة.

ومـــن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة الإسهام في هذا المجال من خلال تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات. مستخدمة في ذلك طرق قياسية مختلفة للتأكد من العلاقة السببية بين المتغيرين .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١-٣ أهـمية الدراسـة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الصادرات نفسها نتيجة للدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية من خلال فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية ورفع الكفاءة الإنتاجية وكذلك زيادة المدخرات الوطنية من العملة الصعبة الهامة لزيادة المستوردات. حيث أن الحكومات المتعاقبة تولي عملية تنمية الصادرات أهمية كبيرة كونها أحد أهم وصفات صندوق النقد الدولي.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولتها معرفة فيما إذا كان معدل النمو في إجمالي الصادرات يلعب دوراً هاماً في عملية النمو الاقتصادي في الأردن، وكذلك معرفة نوع الصادرات التي تؤثر بشكل كبير في هذا النمو، مما يكون له أثر كبير في جلب اهتمام المسؤولين لأن يولوا اهتماماً أكبر بمسألة تنمية الصادرات.

ولخدمة هذه الهدف تقوم هذه الدراسة باستخدام الأساليب القياسية الحديثة اللازمة لاختبار خواص السلاسل الزمنية الواردة في النماذج القياسية. حيث أنه ووفقاً لاطلاع الباحث لا توجد دراسة سابقة أجريت في الأردن تناولت اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والصادرات وكذلك اتجاه العلاقة السببية بين التركيب السلعي للصادرات (السلع الاستهلاكية، السلع الرأسمالية، المواد الخام) والنمو الاقتصادي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

١-٤ أهـداف الدراســـة :-

تهدف هذه الدراسة إلى :-

١. اختبار اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات .

٢. اختبار اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات من حيث التركيب السلعي .

٣. تقدير العلاقة بين النمو في إجمالي الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي ممثلاً في (GDP) (Gross Domestic Product) الناتج المحلي الإجمالي.

٤. تقدير العلاقة بين معدلات النمو في الصادرات من حيث التركيب السلعي (السلع الاستهلاكية، السلع الرأسمالية، المواد الخام) ومعدلات النمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي.

١-٥ فرضيات الدراسة:-

١. هناك علاقة إيجابية بين النمو في إجمالي الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي.

٢. هناك علاقة إيجابية بين نمو الصادرات من حيث التركيب السلعي (السلع الاستهلاكية، السلع الرأسمالية، المواد الخام) ومعدلات النمو الاقتصادي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١-٦ منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي والقياسي التطبيقي لتحقيق أهدافها كما يلي :-

١. التحليل الوصفي:-

تقوم الدراسة باستخدام المنهج الوصفي لدراسة واقع سوق الصادرات الأردني والتعرف على هيكل هذا السوق وذلك من خلال تحليل قطاع الصادرات السلعية في الأردن وبيان دورها في الاقتصاد الأردني .

٢. التحليل القياسي:-

سوف تقوم الدراسة بتوصيف نموذج قياسي خاص وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة لمعرفة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ما بين (١٩٧٦ – ٢٠٠٢)، حيث ستقوم أولاً بفحص العلاقة السببية في النموذج ومن ثم تقديره بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Sqnare) (OLS) وذلك بعد فحص استقرار البيانات .

أ. اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية (Stationary Test):

تعد مشكلة عدم استقرار البيانات (Nonstationary) من المشاكل الرئيسية في التحليل القياسي، حيث أن معظم بيانات السلاسل الزمنية تعاني من هذه المشكلة ويعود ذلك إلى أن الوسط الحسابي والتباين يتغيران عبر الزمن، لذلك فان استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية سيقود إلى نتائج مضللة، حيث يمكن الحصول على قيم (T)t-Statistic، (F)f-Statistic ، (R^2)r-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

squaredذات دلالـــة إحصائية ولكنها لا تعطي تفسير واختبارات إحصائية ذات قيمة . وللتأكد من استقرار البيانات تطبق الدراسة اختبار ديكي – فولر (Dickey-Fuller) (DF) واختبار ديكي – فولـر الموســع (Augmented Dicky – Fuller Test) (ADF) – اللذان يعتمدان على تقدير المعادلة التالية :-

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta T + (\rho-1)\, y_{t-1} + Et$$

حيث أن :

yt: المتغير المراد اختباره

t: الزمن

Et: حد الخطأ العشوائي غير المرتبط بمتوسط صفر وبتباين 6^2 .

Δ : الفرق.

ρ, β , α : معاملات

ويعـــتمد اختـــبار (ديكي فولر) على الفرضية العدمية (Null Hypothesis, P=1) وذلك بمقارنـــة (T) المحسوبة مع القيمة المستخرجة من جدول ماكينون، فإذا كانت قيمة (T) المحسوبة اكبـــر مـــن قـــيمة (T) الحرجة فتقبل الفرضية (P=1) وتكون السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الصفرية (0) I ونستطيع بهذه الحالة استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) .

أما إذا كانت قيمة (T) المحسوبة اقل من قيمة (T) الحرجة فإننا نرفض الفرضية وفي هذه الحالة تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، ولتحديد درجة التكاملية (order of Cointergration) التي تصل السلسلة عندها إلى وضع الاستقرار، فإننا نعيد الاختبار بعد أخذ الفرق الأول (First

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(Difference فإذا استقرت فهذا يعني أن البيانات متكاملة من الدرجة الأولى Integrated of I (1) Degree one وهكـذا حتى نصـل إلى (d) من الاخـتبارات [٧].

ب. اختبار العلاقة السببية (Granger Causality Test):

يعتبـر اختبار كرينجر للسببية من أهم وأقدم الاختبارات المستخدمة في تحديد اتجاه العلاقة بـين المتغيرات الاقتصادية (Granger,1969). حيث ستقوم الدراسة باختبار العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج جرانجر:

$$\Delta Y_t=\lambda 1+\sum \alpha i1\Delta Y_{t-1} +\sum \beta i1\Delta X_{t-1} + ut \quad \text{..... (١)}$$

$$\Delta X=\lambda 2+\sum \alpha i2\Delta Y_{t-1} +\sum \beta i\ 2\Delta X_{t-1} + vt \quad \text{.....((٢)}$$

حـيث أن ut و vt تتصـفان بأن وسطهما الحسابي يساوي صفراً وانهما ذواتا تباين ثابت وانهما تتصفان بانعدام الارتباط الذاتي.

وتقوم المعادلة رقم (١) بتحديد فيما إذا كانت العلاقة السببية تتجه من المتغير X إلى المتغير Y ، في حين أن المعادلة رقم (٢) تستخدم في تحديد فيما إذا كانت العلاقة السببية تتجه من المتغير Y إلى المتغير X .

وإذا اتضـح أن المتغيـر X يكـون سـبب للمتغيـر Y ، فانـه يتم رفض فرضية العدم . ($\beta 11=\beta 21=.....=\beta ni=0$)

وكـذلك الحـال اذا كـان المتغيـر Y يسبب التغير في X فانه يتم رفض فرضية العدم . ($\alpha 11=\alpha 21=..... =\alpha\ ni=0$)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج. النموذج القياسي :-

سـوف تقـوم هـذه الدراسة باستخدام النموذج الذي اعتمدت عليه معظم الدراسات السابقة لاثـبات أن للصادرات أثر على النمو الاقتصادي ويتمثل هذا النموذج باستخدام دالة الإنتاج مضافاً إليها الصادرات على النحو التالي :-

$$Y=F(L,K,X)$$

حيث أن :-

Y: يمثل الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

L: عنصر العمل

K : عنصر رأس المال

X : الصادرات

وهـذا النموذج القياسي مشتق من الفرضية الأساسية والتي تقول أن النموَ في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يتوقف على النمو في مدخلات الإنتاج من عناصر العمل ومخزون رأس المال .

إلا أن نظـرية النمو الحديثة أوصت بأن لا نكتفي بهذه المتغيرات وإنما يجب تضمين هذه الدالة متغيرات أكثر لتساعد في تفسير النمو

لذلك سوف تقوم هذه الدراسة بأخذ النموذج الذي قام بتصميمه الينور – (Eleanor-2001) [٩] ومـن ثـم تعديلـه ليتناسـب مع هدف الدراسة، حيث أنه قام بتصميم هذا النموذج لقياس أثر الصـادرات علـى النمو الاقتصادي لايرلندا باستخدام ستة متغيرات مستقلة لتفسير التغير في النمو الاقتصادي كالتالي :

$$Y = f(X, M, L, K, TOT, YIC) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حيث أن :-

Y: الناتج المحلي الإجمالي.

X : إجمالي الصادرات .

M: إجمالي المستوردات.

L : العمل .

K: مخزون رأس المال.

TOT : شروط التبادل التجاري.(Term of Trade)

YIC : الدخل العالمي .(International Incom)

* حيث أن جميع المتغيرات السابقة كانت بالصيغة اللغورتمانية.(Rate of Change form)

مـن الملاحظ أنه تم إدخال ثلاثة متغيرات أخرى على النموذج وهي المستوردات والدخل العالمي وشروط التبادل التجاري .

حـيث أن المسـتوردات تسهم بشكل غير مباشر في زيادة الناتج المحلي وذلك عن طريق توفير السلع الرأسمالية والوسيطة الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية.

أمـا بالنسبة لتضمين الدخل العالمي في النموذج وذلك لنأخذ في الحساب تأثير الاهتزازات والتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول على الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وبالنسـبة لشـروط التـبادل التجاري فهي مهمة للدول الصغيرة التي تأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي كالاقتصاد الأردني وذلك لأن الاقتصادات لهذه الدول تكون حساسة للتغيرات في الأسعار العالمية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وســـوف نقوم بإجراء بعض التغيرات في المعادلة رقم (٣) واخذ معدلات النمو للمتغيرات ليصبح النموذج كالتالي :-

$$Y^* = f(X^*, M^*, L^*, K^*, TOT^*).....(4)$$

حيث أن :

*Y : معدل النمو في GDP .

*X : معدل النمو في الصادرات .

*M: معدل النمو في المستوردات.

*L: معدل النمو في العمل. وسيتم التعبير عنها بالأجور الحقيقية للعمال.

*K : معدل النمو في رأس المال وسيتم احتسابها بطريقة Icor[10].

*TOT: معدل النمو في شروط التجارة الدولية.

سوف نقوم في هذا النموذج باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة للفترة (١٩٧٦ – ٢٠٠٢) للاقتصاد الأردني وسوف نبدأ التحليل باختبار العلاقة السببية بين كل متغير من المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع في الاقتران رقم (٤) بعد التأكد من استقرار البيانات المستخدمة.

كما أننا سوف نعمل على استبدال الصادرات في المعادلة رقم (٤) بالتركيب السلعي للصادرات ليتضمن النموذج Xr(Export of raw materials)، Xc(Export of Consumption Good)، Xk(Export Capital Goods) ، أي معدل نمو كل من الصادرات من المواد الخام والسلع الاستهلاكية والمواد الرأسمالية على التوالي، وسوف نعمل على اختبار العلاقة السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبعد ذلك سوف نقوم باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير النموذج.

(١-٧) تسلسل الدراسة:-

تحتوي الدراسة على خمسة فصول، حيث يحتوي الفصل الأول على المقدمة ومشكلة الدراسة وهدفها وأهميتها والمنهجية الدراسية ومصادر المعلومات. كما ويتناول الفصل الثاني الحديث عن النمو الاقتصادي والدراسات السابقة. أما الفصل الثالث فسينفرد بالحديث عن قطاع الصادرات في الأردن من حيث تطورها وتركيبها السلعي حسب الأغراض الاقتصادية وكذلك حسب التصنيف الدولي لها وكذلك سيتم الحديث في هذا الفصل عن دور الصادرات في الاقتصاد الأردني.

أما الفصل الرابع فسيتحدث عن الصادرات الوطنية ودور الحكومة في تنميتها.

وسيبحث الفصل الخامس من هذه الدراسة النموذج القياسي لاثبات أهداف الدراسة وسيتم تطبيق هذا النموذج على الأردن خلال الفترة (١٩٧٦ -٢٠٠٢). وسيتم في نهاية الفصل عرض خلاصة ما توصلت له هذه الدراسة من نتائج وتوصيات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل الأول

(١)عبد الله شامية وموسى الروابده، ١٩٨٩، "اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، مجلة دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الأول ص ص ٦٢-٨٤.

(٢) Gemmell,N., (1987), " Survey in development Economies", Basil Black well itd. PP.71 – 87.

(٣)محمد المجالي، ١٩٩٩، "الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.

(٤)عهود خصاونه، ١٩٩٩، "الأداء التصديري وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، دراسة تطبيقية (١٩٧٢-١٩٩٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

(٥)مرجع سبق ذكره في (١).

(6) Michaely, Michael,1977, " Exports and Growth", Journal of Development Economics, vol-4. No.1 PP . 49 - 6 - 53

(7) Gujorati,Domar,1988,Basic Economic,2nd Edition,Mc Graw-hill book Company.pp.344-465.

(8) Anwer,M and Sampath R.2001."Exprt and Economic Growth" .the idian Economic Journal 47(3)pp,79-88 .

(9) Eleanor Doyle,2001"Expont – out put causality and the Role of exports in Irish Growth, 1950 – 1997", International Economic Journal, vol (15), pp,31 - 54.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(10) (10) Khalil,1986,an aggregate Production Function for Jordan, In METU Studies In Management, vol. 13.no 3 and 4.pp.287-298.

$$ICOR = \frac{\sum_{r}^{n} NI_t}{GDP_n - GDP_r}$$

NI : صافي التكوين الرأسمالي .

GDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (n,r) بداية ونهاية فترة الدراسة.

- وبذلك فإن معامل رأس المال ضرب الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٧٦ وإضافة صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي يمكن حساب رأس المال لبقية السنوات حتى عام٢٠٠٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

الإطـــار النظري والدراسات السابقة

٢-١ النمو الاقتصادي:

يعـــرف النمو الاقتصادي على أنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج الحقيقي عبر الـــزمن، ويعرف أيضاً بأنه الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الناتج القومي خلال فترة زمنية محدده.

أما بالنسبة للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي فهي رأس المال المادي والبشري، السكان، التقدم الفني والتكنولوجيا والموارد الطبيعية [١].

كمـــا يعرف النمو الاقتصادي بأنه قدرة الأمة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متـــزايد، حـــيث أن هـــذه القدرة تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتغيرات المؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو [٢].

ومن هذا التعريف الأخير يلاحظ أن النمو الاقتصادي يتطلب:

١. زيادة مستمرة في الناتج القومي.

٢. التقدم التكنولوجي، شرط ضروري ولكنه غير كافي.

٣. تعديلات أيديولوجية ومؤسسية تساند ذلك النمو.

كما أن معظم الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال دالة إنتاج تؤثر فيها مجموعة من العوامل المستقلة يمكن التعبير عنها من خلال دالة الإنتاج التالية:-

$$Y = f(A, K, L)$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيث أن :-

Y: كمية الإنتاج

A : التغير التكنولوجي

K: رأس المال

L: العمل

وبـــناءاً على هذه الدالة، يلاحظ أن كمية الإنتاج تعتمد على التكنولوجيا، رأس المال، كمية ونوعـــية العمل المستخدم في العملية الإنتاجية، حيث أن هذه العوامل مجتمعة تساهم في إحداث نمو اقتصادي .

ونستطيع الحصول على معادلة النمو كالتالي [٣] :-

$$Y = A (L, K, Z) \quad \text{.....} \quad (١)$$

فـــيمكن إيجـــاد التغيـــر فـــي الإنتاج بالنسبة للتغيرات في عناصر الإنتاج بواسطة الاشتقاق الكلي كالتالي:-

$$\Delta Y = \frac{\Delta y}{\Delta L} : \Delta L + \frac{\Delta y}{\Delta K} \dot{\Delta} K + \frac{\Delta y}{\Delta Z} . \Delta Z + \Delta A \quad \text{.....} (٢)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على (Y) نحصل على المعادلة التالية :-

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta L} \cdot \frac{1}{Y} . \Delta L + \frac{\Delta Y}{\Delta K} .\Delta K + \frac{\Delta Y}{\Delta Z} \cdot \frac{1}{Y} .\Delta Z + \frac{\Delta A}{Y} \quad ..(٣)$$

ويمكن كتابة المعادلة رقم (٣) كالتالي :-

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left(\frac{\Delta Y}{\Delta L} \cdot \frac{L}{Y}\right) \cdot \frac{\Delta L}{L} + \left(\frac{\Delta Y}{\Delta K} \cdot \frac{K}{Y}\right) \frac{\Delta K}{K} + \left(\frac{\Delta Y}{\Delta Z} \cdot \frac{Z}{Y}\right) \frac{\Delta Z}{Z} + \frac{\Delta A}{Y} \quad \text{.....} (٤)$$

ولأغراض التقدير يمكن كتابة المعادلة بالشكل التالي :-

$$Y^{\cdot} = B_0 + B_1 L^{\cdot} + B_2 K^{\cdot} + B_3 Z^{\cdot} + e \quad \text{.....} (٥)$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حيث أن:-

*Y : معدل النمو في كمية الإنتاج

B0 :- الحد الثابت.

B1 :- مرونة الإنتاج بالنسبة لقوة العمل .

*L :- معدل النمو في قوة العمل .

B2 :- مرونة الإنتاج بالنسبة لراس المال الثابت .

*K:- معدل النمو في راس المال الثابت.

B3 :- مرونة الإنتاج بالنسبة للعوامل الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي .

*Z :- معدل النمو في العوامل الأخرى المؤثرة في النمو .

كما وتشير الأدبيات السابقة إلى إمكانية إدخال متغيرات أخرى إلى هذه الدالة مثل الصادرات والمستوردات كعوامل محددة للنمو الاقتصادي (Balassa,1978)[٤]، (Michael,1977)[٥] . حيث تبين النظرية الاقتصادية أن إضافة عنصر الصادرات إلى دالة الإنتاج له أثر مهم على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج وكفاءة توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية والاستفادة من اقتصاديات الحجم نتيجة وجود المنافسة الخارجية للصادرات في السعر والنوعية، مما يدفع الدولة إلى التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها والى تحسين وتطوير المنتجات والسعي إلى تخفيض التكلفة وهكذا فإن المدخلات الإنتاجية (عنصري العمل ورأس المال)سوف يتأثران بالصادرات من خلال توفير الإمكانات المادية اللازمة لتحسين نوعية وكمية المدخلات الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج وذلك برفع مستوى مهارة العاملين والاستفادة من التقدم التكنولوجي وذلك حسب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فرضية الأثر الجانبي (External Effect) المرتبطة بعملية إنتاج الصادرات [٦] ،حيث يصبح شكل المعادلة بعد إضافة عنصر الصادرات كالتالي :

$$Y = f(A, L, K, X, M) \quad \text{.......................} (٦)$$

حيث أن :-

Y: نمو الإنتاج

A: التغير التكنولوجي

L: العمل.

K: راس المال الثابت

X : كمية الصادرات.

M : كمية المستوردات.

وبعد اشتقاق المعادلة رقم (٦) كلياً كما سبق تصبح المعادلة كالتالي :-

$$Y = \beta 0 + \beta 1L + \beta 2K + \beta 3X + \beta 4M + E$$

حيث أن :-

β1 : مرونة الإنتاج بالنسبة لقوة العمل .

L : معدل النمو في قوة العمل

β2: مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال الثابت .

K: معدل النمو ي راس المال الثابت.

β3: مرونة الإنتاج بالنسبة للصادرات.

X: معدل النمو في الصادرات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

β4: مرونة الإنتاج بالنسبة للمستوردات.

M: معدل النمو في المستوردات.

E : حد الخطأ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢-٢ الدراسات السابقة :-

مـــن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، نلاحظ أن هنالك كثير من الدراسات قامت بـــبحث وتحلـــيل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي مستخدمة في ذلك أساليب إحصائية ومناهج بحثية مختلفة .

حـــيث أن معظم تلك الدراسات انطلقت من المعطيات النظرية التي ترى أن للصادرات آثـــار إيجابـــية علـــى معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على بعض مناحي الاقتصاد المختلفة.

يرى مكينون (Mckiono,1964) [٨] بان قبول فرضية الصادرات التي تقود إلى النمو الاقتصادي، ينتج عنها زيادة حجم الصادرات التي تساعد على توفيـــــر العملات الأجنبية التي تـــزيد من قدرة الاقتصاد المحلي على استيراد السلع الرأسمالية المنتجة . إضافة إلى ذلك ، فان النظـــرية التقلـــيدية الجديدة للتجارة (Theory Neoclassical Trade) تدعم الرأي القائل بأن الصادرات تحفز النمو الاقتصادي عن طريق التوزيع الأفضل للموارد الاقتصادية والتي بدورها تحسن من كفاءة الإنتاج.

كما انه من الملاحظ أن هناك بعض الاختلافات في نتائج هذه الدراسات، وذلك لاختلاف البيانات والنماذج النظرية والأساليب القياسية المستخدمة في تحليل البيانات.

فيمكن القول بشكل عام بأن هذه الدراسات قد استخدمت نوعين من البيانات:-

النوع الأول:- وهو البيانات المقطعية (Cross-Sectional Data)، والتي تحتوي على اكثر من دولة، وعدة فترات زمنية في آن واحد (Pooled Data).

كمـــا فـــي دراســـة كـــل مـــن ، (Michaely,1977) [٩]، (Balassa,1978) [١٠]، (Tyler,1981) [١١]، (Feder, 1983) [١٢] و (Ram,1985) [١٣]. وجميع هذه الدراسات أيدت

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفرضـــية التي تقول بان التوسع في الصادرات يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. إلا أن هنالك عـــدد مـــن الباحثـــين فضل استخدام النوع الثاني: وهي بيانات السلاسل الزمنية على البيانات المقطعـــــية مـــــثل (Jin,1995) [١٤]، (Jin and Yu,1996)[١٥] و (Axfentionand Serletis,1991)، [١٦] . وذلـــك لان البيانات المقطعية تفترض أن جميع الدول تحت الدراسة تتشابه في هياكلها الاقتصادية، وهذا غير صحيح.

فهـــناك دول قـــد يكون النمو الاقتصادي الذي تشهده يتحقق من خلال عوامل اقتصادية أخـــرى غيـــر الصـــادرات، مثل السياسة النقدية والمالية المستخدمة وكذلك السياسات التجارية المتمثلة في خفض التعرفة الجمركية وإنشاء المناطق الحرة .

فهذه السياسات أو الإجراءات قد تختلف من دولة إلى أخرى، وبالتالي فان اختيار العلاقة بـــين الصادرات والنمو الاقتصادي لعدة دول بأسلوب البيانات المقطعية يؤدي إلى نتائج مضللة، إذا لـــم تـــؤخذ الاختلافات في الهياكل والسياسات الاقتصادية لتلك الدول في الاعتبار، عند بناء نموذج الدراسة .

ونتـــيجة لـــذلك مـــا زال أغلـــب الباحثين يحاولون تجنب استخدام هذا الأسلوب ومنهم (Moschos,1989) [١٧] و (Marin, 1992) [١٨].

وبالـــرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، نجد أن معظـــم هـــذه الدراســـات قد استخدمت دالة الإنتاج والتي قدرت بطريقة المربعات الصغرى العاديـــة (OLS)، وجـــاءت بنـــتائج قد لا تكون على مستوى عال من الدقة بسبب إغفال هذه الدراســـات لآثار عدم استقرار السلاسل الزمنية، إذ أنه يمكن أن نجد علاقة بين المتغير المستقل والمتغيـــر الـــتابع إلا أن هـــذه العلاقـــة قد تكون غير حقيقية (Spurious Relation ship)، (Gujarati,1988) [١٩].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلا أن الباحثين تنبهوا إلى هذه الثغرات، فأجريت بعد ذلك دراسات عديدة استخدمت فيها طرق قياسية حديثة كاختبار العلاقة السببية وطريقة جوهانسن للتكامل المشترك. ومن هذه الدراسات دراسة كل من (Axfentionand Serletis,1991) [٢٠] .

(Yousif,1997)[٢١] و (Eleanor Doyle,2001) [٢٢] ،حيث أن هذه الدراسات قد بينت أن للصادرات أثر إيجابي في النمو الاقتصادي.

إلا أن النتائج في دراسة ل أنور وسامباث (Anwar and Sampath,2001) [٢٣]، لبيان العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، جاءت مغايرة لما سبق من الدراسات، حيث بينت النتائج أن الصادرات الكلية والصادرات الصناعية في ماليزيا لا تسبب النمو الاقتصادي، وإنما النمو الاقتصادي يسبب نمو الصادرات .

أما بالنسبة للدراسات التي أجريت محلياً، فقد أجريت دراسات عديدة حاولت تحليل أثر الصادرات في النمو الاقتصادي في الأردن ومن هذه الدراسات، دراسة (فرج، ١٩٨٨) [٢٤]، (شامية والروابده ، ١٩٨٩) [٢٥] ودراسة (حميدات والهزايمة،١٩٩٥)[٢٦] ، وجميع هذه الدراسات استخدمت السلاسل الزمنية حيث بينت وجود علاقة إيجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

إلا أن هذه الدراسات قد أغفلت عدم استقرار السلاسل الزمنية ولم تفحص لاتجاه العلاقة السببية، كما أنها قامت باستخدام ثلاث متغيرات وهي العمل وراس المال وإجمالي الصادرات، وبينت أثر هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي، وأغفلت وجود عوامل أخرى تفسر النمو الاقتصادي.

بعد ذلك ظهرت عدة دراسات استخدمت فيها الطرق القياسية الحديثة ومنه دراسة (خصاونة، عهود،١٩٩٩)[٢٧]،(شوتر والريموني،٢٠٠٠) [٢٨] و(التل، ٢٠٠٢)[٢٩].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومـــن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة الإسهام في تحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصـــادي، وذلك بمواكبتها للتطورات التي حدثت في الطرق القياسية المستخدمة في التحليل، مـــن خـــلال اســـتخدامها طـــرق قياسية حديثة، كاختبار العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصـــادي، كما أنها ستقوم بإدخال بعض المتغيرات الأخرى التي يمكن أن تفسر التغيرات في النمو الاقتصادي مثل (الواردات، شروط التبادل التجاري).

كـــذلك ســـوف تستخدم طريقة جوهانسن للتكامل المشترك في تحديد العلاقة القائمة بين المتغيرات في المدى طويل الأجل.

ومما سبق نستطيع أن نقسم الدراسات السابقة والتي أجريت على حالة الأردن إلى ثلاث أقسام:-

١. دراسات استخدمت بيانات السلاسل الزمنية لكنها لم تستخدم فحص العلاقة السببية كما أنها لم تفحص استقرار البيانات، كدراسة (فرج ، ١٩٨٨) [٣٠].
٢. دراسات استخدمت بيانات السلاسل الزمنية، وأخذت بالتركيب السلعي للصادرات ولكـــنها لـــم تستخدم فحص العلاقة السببية، كما أنها لم تفحص استقرار البيانات كدراسة (شامية والروابده، ١٩٨٩) [٣١].
٣. دراسات استخدمت بيانات السلاسل الزمنية واستخدمت فحوص الاستقرار ولكنها أغفلت العلاقة السببية كدراسة (خصاونه، ١٩٩٩)[٣٢]، (شوتر والريموني،٢٠٠٠)[٣٣] و (التل ، ٢٠٠٢) [٣٤].

وبناء على ذلك سوف تقوم هذه الدراسة بتغطية الفجوات في الثلاث أنواع من الدراسات السابقة، حيث أنها سوف تقوم:

١. بأخذ التركيب السلعي للصادرات .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٠٢ اختبار العلاقة السببية بين كل متغير من المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع.

٠٣ استخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك في تحديد العلاقة القائمة بين المتغيرات في المدى طويل الأجل .

وهـذا علاوة على اتساع فترة الدراسة، حيث أنها سوف تقوم باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (١٩٧٦ – ٢٠٠٢) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هوامش الفصل الثاني

١. E.Shapiro,op.ciy.pp 429-431

٢. احمد خصاونه، " نموذج النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات حالة الأردن (١٩٨٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢ ، نقلاً عن .Edward Shapiro,1982.

٣. مرجع سابق ذكره في (١).

4. Bela, Balassa, 1978, " Exports and Economic Growth", Journalof Development Economics, Vol.5, No.2 pp 181 – 189.
5. Michaely, Michael, 1977, " Export and Growth", Journal of Development Economics, vol. 4. No.1 PP. (49 – 53).
6. Gershon,Feder,1982,"on Exports and Economic Growth", Journal of Development Economic,vol-12,pp,59-73

٧. مرجع سابق ذكره في (٦).

8. Mckinnon, R. 1964. " Foreign Exchange Constrant in Economic Development and Efficient Aid Allocation" Economics Journal,Vol 74 (294), 388 – 409.

٩. مرجع سابق ذكره في (٥).

١٠. مرجع سابق ذكره في (٤).

11. William G. Tyler, 1981, "Growth and Export Expansion in Development countries", Journal of Development Economics, vol. 9, No.1. PP 121 – 130.
12. Gershon. Feder, 1982. " On exports and Economic Growth", Journal of Development Economics, vol. 12, PP 59 – 73.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

13. Rati, Ram, 1987, " Exports and Economic Growth in Developing countries: Evidence from time – series and cross-section Data", Economic development and Cultural Change, volume 36, No 1, October, PP. 415 – 425.

14. Jin, J.c. 1995. "Export – led Growth and the four little Dragons", journal of International trade and Economic Development, 4 (2) , 203 – 215.

15. Jin, J.c. and Yu, E.S.h. 1996. " Export – led Growth and the us Economy: Another look" Applied Economics letters, 3(5), 341 – 344.

16. Axfention, P.c. and serletis, A., 1991 "Exports and Gnp Causality in Industirial countries: 1950 – 1985, " Kykolos PP, 79 –167.

17. Moschos, D. 1989. " Export Expansion, Growth and the level of Economic Development" Journal of Development Economics, 10 (1), 93 – 102.

18. Gujorati, Domar, 1988. Basic Economics, 2nd Edition, Mc Graw – hill book company . pp. 344 – 465.

١٩. مرجع سابق ذكره في (١٦) .

20. Yousif Khalifa Al-yousif, 1997, " Exports and Economic growth some empirical eridence from the Arab Gulf Countries", Applied Economics, vol –29, PP. 693 – 697.

21. Eleanor Dayle, 2001, "Export – output Causality and the Role of exports in Irish Growth : 1950 – 1997" , International Economic Journal, vol 15PP, 31 – 54.

22. Anwer, M. sampath R. 2001. " Export and Economix Growth", the Indian Economic journal, 47 (3) PP, 79 – 88.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

23. Faraj, Mohammad, 1988 "Export-led Growth strategy within the framework of an open Economy: The case of Jordan 1967-1986. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك .

٢٤. عبد الله شامية وموسى الروابده، ١٩٨٩، ""اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي" مجلة دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الأول ص .ص ٦٢ – ٨٤.

٢٥. وليد حميدات ومحمد هزايمه، ١٩٩٥، " تجارة الأردن الخارجية وأثرها على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية للفترة (١٩٦٨ – ١٩٩٠)" ، مجلة دراسات، المجلد الثاني والعشرون العدد الثالث ص ١٢٤٣ – ١٢٨٥.

٢٦. عهود خصاونه ،١٩٩٩، " الأداء التصديري وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، دراسة تطبيقية (١٩٧٢ – ١٩٩٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٧.

٢٧. منهل شوتر وأحمد الريموني، ٢٠٠٠، تحليل دول الصادرات في النمو الاقتصادي في الأردن: طريقة جوهانسن للتكامل المشترك"، أبحاث اليرموك، المجلد ٦٥، ص ٩٧ –١١٣.

٢٨. قاسم التل، ٢٠٠٢، التكاملية بين الاستثمارات البشرية والصادرات كمحددات للنمو الاقتصادي في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية.

٢٩. مرجع سبق ذكره في ٢٤.

٣٠. مرجع سبق ذكره في (٢٥).

٣١. مرجع سبق ذكره في (٢٧).

٣٢. مرجع سبق ذكره في (٢٨).

٣٣. مرجع سبق ذكره في (٢٩) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

قطاع الصادرات السلعية في الأردن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث

قطاع الصادرات السلعية في الأردن

٣ – ١ مقدمة :

يهدف هذا الفصل إلى دراسة وتحليل قطاع الصادرات السلعية في الأردن، لذلك سوف يستعرض التركيب السلعي للصادرات حسب الأغراض الاقتصادية وكذلك التركيب السلعي للصادرات حسب التصنيف الدولي، هذا بالإضافة إلى استعراض وبيان دور الصادرات في الاقتصاد الأردني، ومعدلات التبادل التجاري، الانكشاف الاقتصادي ومعدلات التبادل الدولية خلال فترة الدراسة.

٣-٢ تطور الصادرات من عام (١٩٧٦ –٢٠٠٢):-

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من (٤٩,٥٥) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى(١٥٥٦,٧٤) مليون دينار عام ٢٠٠٢، أي أنها نمت بمعدل سنوي بلغ في المتوسط (١٥,٧%) خلال فترة الدراسة. وكما يظهر من الجدول رقم (١) في صفحة (٣٢) ، أن هنالك تفاوتاً واضحاً في معدلات نمو الصادرات الوطنية بين سنة وأخرى، ففي الوقت الذي سجلت فيه الصادرات معدلات نمو إيجابية وصلت في حدها الأقصى (٦٤,٤٤%) عام ١٩٨٩، إلا أنها سجلت معدلات نمو سلبية خلال السنوات (١٩٨٥،١٩٨٣، ١٩٩٨،١٩٩١،١٩٨٦) إذ بلغت (-١٣,٧ ، -٢,١، -١١,٦، -٢,٢ ، -١,٩) على التوالي .

ويعود السبب في تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية، ومعدلات نموها إلى التقلبات الدائمة وغير المستقرة في الأسواق الدولية. وإذا قسمنا فترة الدراسة، إلى خمسة فترات تضم كل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منها خمس سـنوات، كالتالي (١٩٧٦ – ١٩٨٠)، (١٩٨١ – ١٩٨٥) ، (١٩٨٦ – ١٩٩٠) (١٩٩١ – ١٩٩٥)، (١٩٩٦ – ٢٠٠٠) وإذا أخذنا المتوسط لمعدلات النمو حيث بلغت (٢٥,٨١%) ، (١٩,٥٤%)، (٢١,٦٤%) ، (١٠,٨٤%)، (١٤,٨%) على التوالي.

نلاحظ أن الصادرات الوطنية كانت تنمو بمعدلات متناقصة وذلك يعود لارتفاع كلفة إنتاج السلع التصديرية وتدني جودتها وارتفاع أسعارها مقارنة مع السلع العالمية هذا من جانب ولتراجع الطلب على الصادرات الأردنية خصوصاً من الدول العربية المجاورة وذلك لتردي الأوضاع الاقتصادية العالمية خلال الثمانينات وانعكاسها على اقتصاديات تلك الدول والتي تعتبر سوق رئيساً للصادرات الوطنية الأردنية [١].

أما التراجع الذي شهدته الفترة (١٩٩١ – ١٩٩٥) في الصادرات فقد كان نتيجة لأزمة الخليج عام ١٩٩١ .

أما بالنسبة للصادرات الحقيقية، نلاحظ من الجدول رقم (٢) أنها كانت تنمو بمعدلات متناقصة أيضاً حيث بلغت (٢٠,٥%)، (١٣,٦%)، (٧,٠٢%)، (٤,٨١%)، (٣,٤٨%) لنفس الفترات السابقة وعلى التوالي.

٣-٣ التركيب السلعي للصادرات حسب الأغراض الاقتصادية :-

يعبر الهيكل السلعي للصادرات لأي دولة عن التطور في هيكلها الاقتصادي، فكلما كان الهيكل الإنتاجي متنوعاً تنوعت السلع المصدرة، وبهذا التنويع تقل المخاطر الاقتصادية التي تواجه القطاع التصديري، وبالتالي الاقتصاد الوطني ككل، كما وأنه من خلال التركيب السلعي للصادرات يمكن التعرف على طبيعة القطاعات الاقتصادية السائدة لأي دولة [٢].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يتألف التركيب السلعي للصادرات وفقاً للأغراض الاقتصادية من ثلاث مجموعات هي الصادرات من السلع الاستهلاكية والصادرات من السلع الرأسمالية والصادرات من المواد الخام.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (١) أن الصادرات من السلع الاستهلاكية زادت من (٢٥,٤) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى (٨٣٠,٧٣٤) مليون دينار عام ٢٠٠٢ أي بمعدل نمو سنوي مقداره (١٧,٤%)، خلال الفترة (١٩٧٦ – ٢٠٠٢). محققة زيادة مقدارها (٨٠٥,٣) مليون دينار خلال سنوات الدراسة. كما ويلاحظ من الجدول رقم (٢) أن الأهمية النسبية للصادرات من السلع الاستهلاكية زادت من (٥١,٣%) عام ١٩٧٦ إلى (٦٤,٢%) من إجمالي الصادرات الكلية عام ١٩٨٤ مع وجود تراجع كبير في الأهمية النسبية بعد هذه السنة حيث وصلت إلى (٢٤,٥%)، (٢٤,٧%) ، (٣٣,٥%)، (٣٨,٨) للأعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩١، ١٩٩٤ على التوالي.

ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الأهمية النسبية للصادرات من المواد الخام خلال تلك السنوات حيث ارتفعت أهميتها النسبية من الصادرات الكلية إلى (٧٣,٦%)، (٧٢,٦%)، (٦٤,٩%)، (٥٤,٧%) لتلك السنوات وعلى التوالي.

أما الصادرات من المواد الخام والسلع الوسيطة كما يبين الجدول رقم (١) ارتفعت من (٢٢,٠٥) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى (٦٥,٤٥) مليون دينار عام ٢٠٠٢، أي بمعدل نمو سنوي مقداره (١٨,٥%) خلال الفترة (١٩٧٦ – ٢٠٠٢)، محققة زيادة مقدارها (٦٣٢٥) مليون دينار طيلة فترة الدراسة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

في حين أن أهميتها النسبية إلى إجمالي الصادرات الوطنية، كما يشير الجدول رقم (٢) ارتفعت من (٤٤,٥%) عام ١٩٧٦ إلى (٧٣,٦%) و (٧٢,٦%) و (٦٩,٠٤%) و (٦٤,٩%) للأعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١ على التوالي .

وتعزى الزيادة في الصادرات من المواد الخام للسنوات ١٩٨٨ – ١٩٨٩ إلى الزيادة في الصادرات من البوتاس والفوسفات [٣].

ومن الجدير ذكره أن متوسط مجموع الصادرات من المواد الخام، أكبر من متوسط مجموع الصادرات من السلع الاستهلاكية وكذلك أكبر من متوسط مجموع الصادرات من السلع الرأسمالية وذلك خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط مجموع الصادرات من المواد الخام ومتوسط مجموع الصادرات من المواد الرأسمالية ومتوسط مجموع الصادرات من السلع الاستهلاكية (٢٩٤,٦) ، (٢٣,٨) ، (٢٤٧,٠١) مليون دينار على التوالي .

أما الصادرات من السلع الرأسمالية فقد ارتفعت من (٢) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى (٧١,٤) مليون دينار عام ٢٠٠٢، أي بمعدل نمو سنوي (٣١,٨%)، إلا أن أهميتها النسبية ظلت متدنية بسبب الزيادة في الصادرات مع السلع الاستهلاكية والمواد الخام، إذا بلغت أهميتها النسبية في حدودها القصوى (١٣,١%) عام ١٩٧٩ وذلك خلال فترة الدراسة.

نلاحظ من النسب السابقة، أن الاقتصاد الأردني لا زال يعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الخام وكذلك تصدير السلع الاستهلاكية، وهذا يدل على أن القاعدة الإنتاجية في الأردن لا زالت صغيرة وأنها غير قادرة على إنشاء صناعات كبيرة وذلك بسبب صغر السوق الداخلي أو حتى عدم القدرة على توفير بيئة مناسبة للاستثمارات الضخمة. مما يجعل الصادرات الأردنية عرضة للتقلبات وعدم الاستقرار وكذلك عدم قدرتها في التأثير على الأسواق العالمية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (١)

التركيب السلعي للصادرات حسب الأغراض الاقتصادية

السنة	الصادرات	الصادرات من السلع الاستهلاكية	الصادرات من السلع الرأسمالية	الصادرات من المواد الخام	معدل النمو في الصادرات	معدل النمو في الصادرات الاستهلاكية
1976	49.552	25.409	2.084	22.055		
1977	60.253	32.167	7.524	20.559	21.5955	26.59688
1978	64.129	32.63	8.179	23.319	6.432875	1.439363
1979	82.556	41.994	10.875	29.68	28.73427	28.69752
1980	120.107	54.233	14.63	51.244	45.48549	29.14464
1981	169.026	76.717	15.529	76.698	40.72952	41.45815
1982	185.581	88.152	18.426	78.972	9.794351	14.90543
1983	160.085	94.244	6.341	59.5	-13.7385	6.91079
1984	261.055	167.707	10.664	82.684	63.07274	77.94979
1985	255.346	160.492	14.086	80.768	-2.1869	-4.30215
1986	225.615	138.543	10.539	76.533	-11.6434	-13.6761
1987	248.773	142.248	19.205	87.32	10.26439	2.67426
1988	324.788	79.885	5.631	239.262	30.55597	-43.841
1989	534.106	132.325	13.586	388.185	64.44758	65.64436
1990	612.252	173.484	16.023	422.741	14.63118	31.10448
1991	598.627	200.5	9.282	388.845	-2.22539	15.57262
1992	633.755	255.588	14.64	363.527	5.868095	27.47531
1993	691.282	356.687	19.957	314.638	9.077167	39.55546
1994	793.919	307.788	51.544	434.587	14.84734	-13.7092
1995	1004.534	412.095	41.542	550.897	26.52852	33.88924
1996	1039.801	407.595	23.477	608.507	3.510782	-1.091998
1997	1067.164	507.028	30.733	529.353	2.631561	24.39505
1998	1046.382	457.522	30.752	558.106	-1.9474	-9.76396
1999	1051.353	417.622	41.793	591.851	0.475066	-8.72089
2000	1080.817	450.448	52.24	577.995	2.802484	7.860218
2001	1352.371	625.667	84.664	642.039	25.12488	38.89883
2002	1556.748	830.734	71.433	654.546	15.1125	32.77574

- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية ، النشرات الشهرية ، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ – ١٩٩٥) ، ١٩٩٦.
- معدلات النمو احتسبت من قبل الباحث .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (٢)

الأهمية النسبية للصادرات حسب الأغراض الاقتصادية

السنة	معدل النمو في الصادرات من السلع الرأسمالية	معدل النمو في الصادرات من المواد الخام	معدل النمو في الصادرات الحقيقية	الأهمية النسبية للصادرات من السلع الاستهلاكية	الأهمية النسبية للصادرات من السلع الرأسمالية	الأهمية النسبية للصادرات من المواد الخام
1976				51.27745	4.205683	44.5088
1977	261.0365	-6.78304	21.5955	53.38655	12.48735	34.12112
1978	8.705476	13.42478	10.59764	50.88182	12.75398	36.36264
1979	32.96246	27.27819	27.80812	50.86729	13.17288	35.95135
1980	34.52874	72.65499	22.41212	45.1539	12.18081	42.66529
1981	6.144905	49.67216	22.74824	45.38769	9.187344	45.37645
1982	18.65542	2.964875	0.362211	47.50055	9.928818	42.55393
1983	-65.5867	-24.6568	-5.53178	58.87122	3.961021	37.16775
1984	68.17537	38.96471	49.62834	64.24202	4.084963	31.67302
1985	32.08927	-2.31726	0.845311	62.85276	5.516437	31.63081
1986	-25.181	-5.24341	2.620886	61.40682	4.671232	33.92195
1987	82.22792	14.09457	18.82057	57.17984	7.719889	35.10027
1988	-70.6795	174.006	12.04535	24.59604	1.733746	73.66713
1989	141.2715	62.24265	5.368682	24.77504	2.54369	72.67939
1990	17.93758	8.901941	-3.72306	28.33539	2.61706	69.0469
1991	-42.0708	-8.01815	-12.1298	33.49331	1.550548	64.95614
1992	57.72463	-6.51108	9.863117	40.32915	2.310041	57.36081
1993	36.31831	-13.4485	7.971262	51.5979	2.886955	45.51514
1994	158.2753	38.12286	9.640305	38.76819	6.49235	54.73946
1995	-19.4048	26.76334	8.701482	41.0235	4.13545	54.84105
1996	-43.4861	10.45749	-2.67645	39.19933	2.257836	58.52149
1997	30.90684	-13.0079	5.705385	47.51172	2.879876	49.60372
1998	0.061823	5.431725	3.840722	43.72418	2.938888	53.33674
1999	35.90336	6.046342	3.01644	39.72234	3.975163	56.29422
2000	24.99701	-2.34113	7.563658	41.67662	4.833381	53.4776
2001	62.06738	11.08037	23.49079	46.26445	6.260412	47.47506
2002	-15.7446	1.948013	14.68457	53.36342	4.588604	42.04573

* معدلات النمو والأهمية النسبية احتسبت من قبل الباحث بناء على الجدول رقم (١)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣ – ٤ التركيب السلعي للصادرات حسب التصنيف الدولي:

يبين الجدول رقم (٣) في الصفحة ٣٧ التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي، حيث أننا نستطيع أن نصنف السلع إلى عشرة أصناف رئيسية وهي مواد غذائية وحيوانات حية، مشروبات وتبغ، ومواد خام عدا المحروقات، وقود معدني ومواد تشحيم، زيوت وشحوم، مواد كيماوية، بضائع مصنوعة، آلات ومعدات النقل، مصنوعات متنوعة، وصادرات.

ولمزيد من التوضيح نستقرئ الصادرات حسب التصنيف الدولي كالتالي:

المواد الغذائية والحيوانات الحية:

وأهمها منتجات الألبان والبيض والفواكه والخضراوات والأعلاف والمكسرات والحيوانات الحية والحبوب. حيث يتبين من الجدول ارتفاع الصادرات من المواد الغذائية والحيوانات الحية من (١٦,٣٧٩) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى (١٤٠,٠٣) مليون دينار عام ١٩٩٣، ومن ثم عاودت الارتفاع لتصل أعلى قيمة لها عام ١٩٩٧ حيث بلغت (١٨١,٣) مليون دينار. أي بمعدل نمو سنوي متوسطة خلال فترة الدراسة (١١,٥%) وبلغت أهميتها النسبية من الصادرات الكلية في الحد الأقصى لها (٣٣%) عام ١٩٧٦ وانخفضت إلى أدنى حد لها عام ١٩٨٩ حيث بلغت (٦,٤%).

المشروبات والتبغ :

وأهمها التبغ ومصنوعاته، حيث أنه كما يتبين من الجدول رقم (٣) ارتفاع قيمة الصادرات من هذه المواد من (١,٢) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى (٣٠,٢٩) مليون دينار عام ٢٠٠٢، أي بمعدل نمو سنوي متوسطة (٢٨,٤٥%).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلا أن أهميتها النسبية ظلت متدنية حيث بلغت في حدودها القصوى (٤,٧%) عام ١٩٧٩.

المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات:-

وأهمها الفوسفات والبوتاس، حيث زادت الصادرات من هذه المواد من (٢٠,٠٧٨) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى (٢٥٢,٣٢٤) مليون دينار عام ٢٠٠٢، أي بمعدل نمو سنوي (١٢,٥%).

وشكلت الصادرات من المواد الخام المرتبة الثانية من مجمل الصادرات الوطنية بعد الصادرات من المواد الكيماوية، حيث أنه كان متوسط مجموع الصادرات من المواد الخام خلال فترة الدراسة (١٥٦,٤٩) مليون دينار، ومتوسط مجموع الصادرات من المواد الكيماوية (١٦١,١٣) مليون دينار وكانت الصادرات من المواد الخام تشكل أكبر أهمية نسبية من مجموع الصادرات، حيث بلغت أقصى أهمية نسبية لها عام ١٩٨٨ حيث كانت تشكل ما نسبته (٤٥,٨%) من مجموع الصادرات.

الوقود المعدني ومواد التشحيم :-

لقد كانت مساهمته ضئيلة جداً، وتؤول إلى الصفر باستثناء عام ١٩٧٦ فقد بلغت أهميتها النسبية (١,٢٩%) من إجمالي الصادرات .

الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية:-

وأهمها سمنة نباتية مصنوعة من زيت النخيل ونلاحظ من خلال الجدول رقم (٤) انخفاض مساهمتها في إجمالي الصادرات، حيث وصلت أقصى أهمية نسبية لها (١٤,٦%) من إجمالي الصادرات عام ١٩٩٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المواد الكيماوية :-

أهمهـا مـواد الصـباغة والمنتجات الدوائية والأسمدة ومواد التنظيف حيث نلاحظ من الجدول رقم (٣) زيادة الصـادرات من هذه المـواد من (٣,٥) ملـيون دينار عام ١٩٧٦ إلى (٣٩١) ملـيون دينار عام ٢٠٠٢ أي بمعدل نمـو سنـوي متوسطة (١٨٩,٤%) وبلغت أقصـى أهمية نسبية لها (٣٣,٥%) من إجمالي الصادرات عام ١٩٩٤ كما يظهر في الجـدول رقم (٤).

بضائع مصنوعة :-

وأهمها الأحذية والملابس حيث زادت صادراتنا من هذه البضـائع مـن (٣,٩) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى (١٥٩,٧) مليون دينار عام ٢٠٠٢، وبلغت أقصى مساهمة لها في الصادرات (٢٥,٥%) عام ٢٠٠١.

آلات ومعدات النقل :-

وأهمهـا الباصات وكانت مساهمتها قليلة في الصادرات حيث شكلت في أقصى قيمة لها ٩% من إجمالي الصادرات عام ٢٠٠١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣)

التركيب السلعي للصادرات حسب تصنيف الدولي

السنة	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات وتبغ	مواد خام	وقود معدني ومواد تشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيماوية	بضائع مصنوعة	آلات ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	أخرى
1976	16.379	1.204	20.078	0.639	0.709	3.544	3.920	0.722	2.352	0.005
1977	20.643	1.265	18.880	0.007	0.362	5.221	9.484	0.778	3.610	0.039
1978	16.336	1.630	20.691	0.020	0.786	6.278	11.903	1.067	5.417	0.002
1979	21.239	3.885	27.557	0.011	0.486	7.143	14.129	1.677	6.422	0.010
1980	23.495	5.583	49.204	0.299	0.877	10.937	18.717	2.392	8.602	0.001
1981	33.035	6.582	56.688	0.397	1.053	17.922	34.636	3.934	14.697	0.082
1982	39.144	5.304	61.451	0.239	0.657	23.119	32.467	3.186	19.983	0.031
1983	36.277	3.833	52.712	0.055	1.182	36.791	17.981	1.996	9.227	0.031
1984	41.761	4.265	87.101	0.011	1.123	67.629	33.777	1.972	23.416	0.000
1985	43.558	1.937	998.463	0.008	0.176	50.959	39.718	2.014	18.513	0.000
1986	41.932	1.390	97.829	0.145	1.514	54.455	19.622	1.408	7.320	0.000
1987	33.837	3.037	91.502	0.344	0.437	69.932	37.343	2.464	9.877	0.000
1988	30.010	1.488	146.862	0.338	0.632	91.625	35.371	3.762	13.794	1.881
1989	48.623	2.845	224.913	0.006	2.446	155.974	63.659	10.901	247.160	0.076
1990	59.756	4.450	235.242	0.005	0.643	188.967	77.792	14.292	31.105	0.001
1991	86.041	7.370	228.356	0.023	2.312	177.045	63.411	7.442	26.627	0.000
1992	92.033	4.935	218.157	0.005	1.856	196.932	66.990	11.838	41.009	0.000
1993	140.033	3.662	192.816	0.039	1.717	195.462	81.367	23.904	52.282	0.000
1994	91.200	4.070	207.686	0.071	62.698	262.361	85.921	39.443	40.469	0.000
1995	99.509	5.232	259.822	0.021	147.009	302.119	96.672	45.891	48.259	0.000
1996	160.112	4.103	285.421	0.026	64.381	331.124	118.780	24.485	51.147	0.222
1997	181.333	3.638	258.532	0.038	86.733	335.106	110.018	34.710	57.006	0.050
1998	165.037	5.951	268.631	0.034	59.660	323.290	100.137	45.345	78.297	0.000
1999	127.379	3.033	264.937	0.038	49.105	352.528	108.650	68.025	77.569	0.089
2000	116.422	8.596	249.306	0.099	44.731	347.161	113.619	69.253	131.497	0.133
2001	135.530	22.773	250.165	0.149	42.735	345.135	168.795	122.826	264.262	0.001
2002	141.316	30.293	252.324	0.099	67.819	391.855	159.721	101.175	412.111	0.035
متوسط	75.629	5.643	156.494	0.117	23.846	161.134	63.874	23.959	63.036	0.100

- بنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ – ١٩٩٥) ، ١٩٩٦.
- البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية، النشرات الشهرية، أعداد مختلفة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (٤)

الأهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي

السنة	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات وتبغ	مواد خام	وقود معدني ومواد تشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيماوية	بضائع مصنوعة	آلات ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	أخرى
1976	33.054	2.340	40.519	1.290	1.431	7.152	7.911	1.457	4.747	0.010
1977	34.240	2.098	31.316	0.012	0.600	8.660	15.731	1.290	5.988	0.065
1978	25.473	2.542	32.264	0.031	1.226	9.789	18.561	1.664	8.447	0.003
1979	25.726	4.706	33.379	0.013	0.589	8.652	17.114	2.031	7.779	0.012
1980	19.562	4.648	40.967	0.249	0.730	9.106	15.584	1.992	7.162	0.001
1981	19.544	3.894	33.538	0.235	0.623	10.603	20.492	2.327	8.695	0.049
1982	21.093	2.858	33.113	0.129	0.354	12.458	17.495	1.717	10.768	0.017
1983	22.661	2.394	32.928	0.034	0.738	22.982	11.232	1.247	5.764	0.019
1984	15.997	1.634	33.365	0.004	0.430	25.906	12.939	0.755	8.970	0.000
1985	17.058	0.759	38.561	0.003	0.069	19.957	15.555	0.789	7.250	0.000
1986	18.586	0.616	43.361	0.064	0.671	24.136	8.697	0.624	3.244	0.000
1987	13.602	1.221	36.781	0.138	0.176	28.111	15.011	0.990	3.970	0.000
1988	9.213	0.457	45.089	0.104	0.194	28.130	10.859	1.155	4.221	0.577
1989	6.426	0.376	29.727	0.001	0.323	20.615	8.414	1.441	32.667	0.010
1990	9.760	0.727	38.422	0.001	0.105	30.864	12.706	2.334	5.080	0.000
1991	14.373	1.231	38.147	0.004	0.386	29.575	10.593	1.243	4.448	0.000
1992	14.522	0.779	34.423	0.001	0.293	31.074	10.570	1.868	6.471	0.000
1993	20.257	0.530	27.893	0.006	0.248	28.275	11.770	3.458	7.563	0.000
1994	11.487	0.513	26.160	0.009	7.897	33.046	10.822	4.968	5.097	0.000
1995	9.906	0.521	25.865	0.002	14.635	30.076	9.624	4.568	4.804	0.000
1996	15.398	0.395	27.450	0.003	6.192	31.845	11.423	2.355	4.919	0.021
1997	16.992	0.341	24.226	0.004	8.127	31.402	10.309	3.253	5.342	0.005
1998	15.772	0.569	25.672	0.003	5.702	30.896	9.570	4.334	7.483	0.000
1999	12.116	0.288	25.200	0.004	4.671	33.531	10.334	6.470	7.378	0.008
2000	10.772	0.795	23.066	0.009	4.139	32.120	10.512	6.407	12.166	0.012
2001	10.022	1.684	18.498	0.011	3.160	25.521	21.481	9.082	19.541	0.000
2002	9.078	1.946	16.208	0.006	4.356	25.171	10.260	6.499	26.473	0.002

* النسب المئوية احتسبت من قبل الباحث بناء على الجدول رقم (٣).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣ – ٥ التوزيع الجغرافي للصادرات :-

إن دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات توضح طبيعة الأسواق الخارجية التي تستوعب السلع المصدرة، كما أنها تعكس درجة المخاطرة التي تهدد الصادرات. فكلما تنوعت الأسواق الخارجية للصادرات قلت درجة المخاطرة التي قد تصيبها. والأردن كغيره من الدول النامية يتأثر التوزيع الجغرافي لصادراته بعوامل كثيرة منها موقعه الجغرافي، مدى تنوع صادراته، وعلاقاته السياسية مع الدول الأخرى وكذلك الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والتي يعقدها مع الدول المختلفة، ومدى تقدمه الصناعي [٤].

ويمكن القول أن الدول التي تعتمد في صادراتها على مادة خام واحدة سوف تتجه إلى الدول التي تتفوق عليها صناعياً في التصدير. مثلاً في الأردن الفوسفات والبوتاس يصدر إلى دول أوروبا المتقدمة صناعياً بينما الصادرات الاستهلاكية للأردن تتجه إلى أسواق الدول العربية المجاورة الأقل تقدم صناعي منها.

ومن خلال الجدول رقم (٥) نستطيع أن نوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال الفترة ١٩٧٦ – ٢٠٠٢ كالتالي :-

٠١ مجموعة الدول العربية :-

تعد أسواق الدول العربية السوق الرئيسية للصادرات الوطنية، حيث يبين الجدول رقم (٥) أن حصيلة الصادرات الأردنية إلى الدول العربية بلغت (٦,٩٤٤,٠٦٣) مليون دينار خلال فترة الدراسة. وبقيت نسبة الصادرات إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات الوطنية مرتفعة، فقد بلغت أقصى أهمية نسبية لها (٦٧,٧%) عام ١٩٨١ وبلغت أدنى أهمية نسبية لها (٢٨,٩%) من إجمالي الصادرات عام ١٩٩١ وذلك بسبب ظروف حرب الخليج إلا أن هذه النسبة ارتفعت في السنوات التي تلت هذه السنة لتصل (٥٠,٣%) من إجمالي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الصادرات عام ٢٠٠١، ويعد السوق العراقي والسوق السعودي أهم الأسواق للصادرات الأردنية من بين الأسواق العربية إذ بلغت صادراتنا إلى العراق والسعودية حوالي (٣١١,٨) مليون دينار و (١٠٥,٣) مليون دينار من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٠٢ على التوالي.

هـذا ويعـزى ارتفـاع الأهمية النسبية للأسواق العربية إلى مقدرة السلع الأردنية على منافسـة مثـيلاتها من المنتوجات العربية بالإضافة إلى الموقع الجغرافي المتوسط للأردن بين الدول العربية (٥).

٠٢ الدول الأوروبية :-

ارتفعت صادرات الأردن إلى الدول الأوروبية من (٢,٥) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلـى (٤٤,٨) ملـيون دينار عام ٢٠٠٢، وبلغ مجموع الصادرات الأردنية إلى هذه الدول طيلة فترة الدراسـة (٩٥٨,٠٣) مليون دينار. كما أن نسبة الصادرات الأردنية للدول الأوروبية من مجمل الصادرات كانت منخفضة حيث بلغ متوسط لأهمية النسبية (٥,٥%)، والنسب المنخفضة للأهمية النسـبية هـنا تشـير إلى عدم مقدرة السلع الأردنية المصدرة على منافسة الصادرات الأخرى المتجهة لأوروبا.

٠٣ دول أوروبا الشرقية:-

ارتفعـت الصـادرات الأردنـية إلـى دول أوروبـا الشـرقية والتـي تضم بلغاريا، تشيكوسـلوفاكيا، هـنجاريا ، بولـندا، رومانيا، روسيا ويوغسلافيا من (٧,٢) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى (١١,٦) مليـون دينار عام ٢٠٠٢، إلا أن أهمية الصادرات النسبية انخفضـت من (١٤,٧%) عـام ١٩٧٦ إلى (٠,٧٥%) عام ٢٠٠٢، وبلغ مجموع ما صدرته الأردن إلى هذه الدول (٤٥٩,٧) مليون دينار خلال فترة الدراسة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤. الهند:-

ارتفعت المستوردات الهندية من الأردن من (١,٧) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى (١٥٩,٧) مليون دينار عام ٢٠٠٢، حيث بلغ مجموع هذه المستوردات خلال فترة الدراسة (١٩٠٨,١٣) مليون دينار. وزادت الأهمية النسبية للصادرات الأردنية للهند من مجموع الصادرات الكلية من (٣,٤%) عام ١٩٧٦ إلى (١٠,٢%) عام ٢٠٠٢.

وشكلت السوق الهندية أهمية نسبية مرتفعة مقارنة بالأهمية النسبية لأسواق اليابان والصين وأمريكا ودول الاتحاد الأوروبي علماً بأن أهم صادرات الأردن إلى الهند تتكون من الفوسفات بالإضافة إلى البوتاس.

٥. اليابان:-

لقد بقيت الصادرات الأردنية لليابان منخفضة فكما نلاحظ من خلال الجدول رقم (٥)، أن أعلى قيمة للصادرات الأردنية لليابان بلغت (١٨,١) مليون دينار عام ١٩٨٩ بأهمية نسبية (٣,١%) لنفس العام. وتجدر الإشارة إلى أن أهم السلع التي تصدرها الأردن لليابان هي مادة الفوسفات.

٦. أمريكا:-

ارتفعت الصادرات الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير خلال الفترة ١٩٧٦ -٢٠٠٢ من الجدول رقم (٥) نلاحظ ارتفاع الصادرات الأردنية لأمريكا من (٠,٠٢٠) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى (١٦٤,٥) مليون دينار عام ٢٠٠١ و (٣٠٤,٣) مليون دينار عام ٢٠٠٢ وبلغ مجموع ما صدرته الأردن لأمريكا خلال فترة الدراسة (٥٩٣,٧) مليون دينار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (٥)

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

السنة	الدول العربية	دول أوروبا الشرقية	دول الاتحاد الأوروبي	أمريكا	الصين	الهند	اليابان	الدول الأخرى
1976	23.907	7.293	2.527	0.020	0.000	1.712	1.915	12.178
1977	36.065	4.188	0.872	0.020	0.000	3.891	2.628	12.625
1978	42.616	5.669	1.340	0.004	0.780	3.531	1.808	8.382
1979	55.742	4.400	1.138	0.036	0.936	6.136	2.863	11.308
1980	72.913	13.039	2.096	0.001	2.114	8.037	3.951	17.956
1981	114.473	18.565	2.760	0.044	0.913	10.323	3.845	18.103
1982	123.307	24.018	3.621	0.009	1.396	16.557	3.777	12.986
1983	87.057	18.050	7.460	0.007	3.247	13.745	3.398	25.121
1984	132.562	23.938	12.285	0.015	8.848	34.109	5.547	43.751
1985	131.526	19.226	11.748	0.087	2.278	45.310	5.815	39.356
1986	102.056	20.805	19.587	0.305	7.570	34.126	5.690	35.476
1987	129.838	21.219	17.303	0.937	10.044	22.034	7.435	39.963
1988	136.116	24.746	25.930	1.209	15.939	55.426	6.635	59.717
1989	241.880	42.700	75.050	2.816	10.972	94.933	18.162	97.596
1990	258.868	24.489	178.102	3.516	18.044	129.083	12.968	143.027
1991	173.128	27.836	18.686	2.271	32.567	109.646	10.640	223.853
1992	222.416	15.625	19.314	4.176	14.005	96.372	12.050	249.797
1993	285.350	32.869	28.271	7.265	16.472	65.891	9.839	245.325
1994	336.975	13.546	40.824	8.920	8.210	88.058	12.562	284.824
1995	451.573	19.177	63.011	14.676	13.331	114.110	13.121	315.535
1996	485.345	18.751	86.247	13.774	9.572	81.700	12.300	332.112
1997	554.284	12.815	77.752	4.911	13.592	98.571	12.732	292.507
1998	466.422	9.684	69.032	5.598	11.551	116.982	10.063	357.050
1999	426.700	7.573	60.921	9.319	25.243	180.547	10.623	330.427
2000	431.287	5.450	35.475	44.848	32.999	172.240	9.277	349.241
2001	680.863	11.719	49.816	164.552	29.547	145.322	9.105	261.447
2002	740.794	11.681	44.869	304.393	32.438	159.744	8.433	254.396
مجموع	6944.063	459.071	958.037	593.729	322.608	1908.136	217.1	4073.969
وسط	257.188	17.003	35.483	21.990	11.948	70.672	8.044	150.888

- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، النشرات الشهرية، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ – ١٩٩٥) ، ١٩٩٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٦)

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات

السنة	الدول العربية	دول أوروبا الأخرى	دول الاتحاد	أمريكا	الصين	الهند	اليابان	الأخرى
1976	48.246	14.718	5.100	0.040	0.000	3.455	3.865	24.576
1977	59.820	6.947	1.446	0.033	0.000	6.454	4.359	20.941
1978	66.453	8.840	2.090	0.006	1.216	5.506	2.819	13.070
1979	67.518	5.330	1.378	0.044	1.134	7.432	3.468	13.697
1980	60.707	10.856	1.745	0.001	1.760	6.692	3.290	14.950
1981	67.725	10.984	1.633	0.026	0.540	6.107	2.275	10.710
1982	66.444	12.942	1.951	0.005	0.752	8.922	2.035	6.949
1983	54.382	11.275	5.909	0.004	2.028	8.586	2.123	15.692
1984	50.779	9.170	4.706	0.006	3.389	13.066	2.125	16.759
1985	51.509	7.529	4.601	0.034	0.892	17.745	2.277	15.413
1986	45.235	9.221	8.682	0.135	3.355	15.126	2.522	15.724
1987	52.191	8.529	6.955	0.377	4.037	8.857	2.989	16.064
1988	41.790	7.597	7.961	0.371	4.893	17.017	2.037	18.334
1989	41.410	7.310	12.849	0.482	1.878	16.253	3.109	16.709
1990	33.703	3.188	32.187	0.458	2.349	16.806	1.688	18.621
1991	28.921	7.650	3.121	0.379	5.440	18.316	1.777	37.394
1992	35.095	2.465	3.048	0.659	2.210	15.207	1.901	39.415
1993	41.278	4.755	4.090	1.051	2.383	9.532	1.423	35.488
1994	42.445	1.706	5.142	1.124	1.034	11.092	1.582	35.876
1995	44.953	1.909	6.273	1.461	1.327	11.359	1.306	31.411
1996	46.677	1.803	8.295	1.325	0.921	7.857	1.183	31.940
1997	51.940	1.201	7.286	0.460	1.274	9.237	1.193	27.410
1998	44.575	0.925	6.597	0.535	1.104	11.180	0.962	34.122
1999	40.586	0.720	5.795	0.886	2.401	17.173	1.010	31.429
2000	39.904	0.504	3.282	4.149	3.053	15.936	0.858	32.313
2001	50.346	0.867	3.684	12.168	2.185	10.746	0.673	19.332
2002	47.586	0.750	2.882	19.553	2.084	10.261	0.542	16.342
مجموع	1322.215	156.693	149.687	45.772	53.641	305.917	55.392	610.682
وسط	48.971	5.803	5.544	1.695	1.987	11.330	2.052	22.618

* النسب المئوية احتسبت من قبل الباحث بناء على الجدول رقم (٥).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتجـــدر الإشارة هنا إلى أن سبب ارتفاع الصادرات الأردنية لأمريكا خصوصاً عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، وذلك بسبب الاتفاقات التي عقدت بين الدولتين عم ١٩٩٨ للتجارة حيث كانت معظـــم الصـــادرات الأردنية لأمريكا من الملابس، ومن المتوقع أن تزداد هذه الصادرات بسب دخول الأردن في اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٠.

٧. البلدان الأخرى :-

بالنسبة لهذه المجموعة من الدول فتشمل جميع الدول التي لم يسبق لنا أن ذكرناها ضمن المجموعات السابقة وذلك لانخفاض أهميتها النسبية من مجمل الصادرات الوطنية ومن أهم هذه الدول الباكستان، تايوان، تركيا وإندونيسيا. وأهم ما تصدره الأردن لهذه الدول يتمثل بالمنتجات الزراعية والفوسفات والبوتاس.

ولكـــن مجموع مستوردات هذه الدول يشكل نسبة كبيرة من مجمل الصادرات الوطنية، فقـــد بلغ متوسط الأهمية النسبية للصادرات (٢٢,٦%) كما أن، مجموع ما صدرته الأردن لهذه الدول خلال فترة الدراسة (٤,٣٧,٩) مليون دينار .

٣ -٦ دور الصـــادرات فـــي الاقتصـــاد الأردنـــي (دور الصـــادرات في تمويل المستوردات):-

تلعـــب الصادرات دوراً هاماً في الاقتصاد القومي، حيث أنها تستطيع أن توفر للدولة ما تحتاجه من العملات الأجنبية المختلفة لتمويل مستورداتها من السلع المختلفة، هذا بالإضافة إلى قدرة الصادرات على توسيع القاعدة الإنتاجية في الدول وبالتالي توفير فرص عمل جديدة. ومن هـــنا يمكـــن بـــيان مـــدى تأثير الصادرات على الاقتصاد الأردني من خلال توضيح عدد من المؤشرات على النحو الآتي :-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي :-

إن نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي تمثل ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي لا يتم استهلاكه محلياً أو حتى استخدامه إما لأنه فائض عن حاجة السوق المحلي أو لأنه في شكل مواد خام لا يمكن تصنيعها محلياً لحاجتها إلى تكنولوجيا متقدمة والتي غالباً لا تتوافر في الدول النامية.

الجدول رقم (٧) يشير إلى أن نسبة الصادرات الوطنية إلى الناتج القومي الإجمالي (بسعر السوق)، ارتفعت من (٨,٤%) عام ١٩٧٦ إلى (٢٢,٩%) عام ٢٠٠٢.

كما ويتضح لنا من الجدول نفسه أن هذه النسبة قد بلغت أقصى قيمة لها عام ١٩٩٠ حيث كانت (٢٤,٢٨%) وأدنى قيمة لها عام ١٩٧٨ حيث كانت (٧,٨%).

هذا وتجدر الإشارة إلى التقلبات الكبيرة نسبياً والتي حدثت في هذه النسبة (نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي) حيث زادت هذه النسبة في الأعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩٥، وذلك يعود إلى ارتفاع صادرات الأردن من الأسمدة والفوسفات والبوتاس عام ١٩٨٤ [٦] . أما عام ١٩٨٩، ١٩٩٠ فقد كانت الزيادة في هذه النسبة بسبب زيادة أسعار الصادرات [٧].

٢. نسبة الصادرات الوطنية إلى المستوردات :-

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الأردني يعتمد على حصيلة الصادرات في تمويل جزء من الاستيراد من الخارج وذلك من خلال توفير العملات الأجنبية اللازمة لذلك .

وبالنظر إلى الجدول رقم (٧) نلاحظ أن نسبة تغطية الصادرات الوطنية للمستوردات ارتفعت من (١٤,٥%) عام ١٩٧٦ إلى (٤٣,٧%) عام ٢٠٠٢. كما وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة قفزت بشكل كبير عام ١٩٨٤ و ١٩٨٩ وذلك بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات للأسباب التي ذكرت سابقاً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويلاحظ انخفاض نسبة التغطية في الأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ حيث بلغـــت (٢٨,٦%) و (٢٨,١٧%) على التوالي، وذلك نتيجة ارتفاع المستوردات مقارنة بالصادرات .

ومـــن الملاحـــظ من الجدول نفسه أن هناك تذبذب في نسبة تغطية الصادرات الوطنية للمستوردات مما يدل بأن حصيلة الصادرات في الأردن لا تقرر حجم المستوردات، إذ أن هناك مصـــادر أخرى لتمويل حجم المستوردات الأردنية كالمساعدات والمنح وتحويلات العاملين في الخـــارج القـــروض. فكلمـــا كانت الصادرات عاجزة عن تغطية المستوردات كلما كانت الدول مدفوعة إلى التبعية المالية للخارج من أجل استكمال حاجتها من المستوردات.

٣. نسبة الصادرات إلى إجمالي التجارة الخارجية:-

تشـــير البـــيانات الواردة في الجدول رقم (٨) إلى ارتفاع نسبة الصادرات إلى التجارة الخارجـــية مـــن ١٢,٧٣% عـــام ١٩٧٦ إلى ٣٠,٤٣% عام ٢٠٠٢. وبلغت نسبة الصادرات الوطنية إلى التجارة الخارجية في أعلى مستوى لها عام ١٩٨٩ حيث وصلت إلى (٣٠,٢%) في حـــين وصـــل أدنى مستوى لها عام ١٩٧٧ ليصل إلى (١١,٧%) . وتشير البيانات في الجدول نفســـه إلـــى تذبذب نسبة الصادرات الوطنية إلى التجارة الخارجية وذلك بسبب تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة.

ويلاحظ أن أعلى نسبة نمو شهدتها الصادرات الوطنية إلى التجارة الخارجية كانت عام ١٩٨٤، حيث بلغت (٥٤,٣%) ويعود السبب في ذلك إلى زيادة حصيلة الصادرات الوطنية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول رقم (٧)

التجارة الخارجية والميزان التجاري الأردني

السنة	الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق	الصادرات	المستوردات	عدد السكان	نسبة الصادرات إلى الناتج القومي	نسبة الصادرات من المستوردات	الميزان التجاري	التجارة الخارجية
1976	589.3	49.552	339.539	1.98901	8.40862	14.59391	-289.987	389.091
1977	712.3	60.253	454.417	2.04052	8.458936	13.25941	-394.164	514.67
1978	818.5	64.129	458.826	2.09456	7.834942	13.97676	-349.697	522.955
1979	1009.7	82.556	589.523	2.15519	8.17629	14.00386	-506.967	672.079
1980	1198.2	120.107	715.977	2.22525	10.02395	16.77526	-595.87	836.084
1981	1506.2	169.026	1047.504	2.30746	11.22202	16.13607	-878.478	1216.53
1982	1714.3	185.581	1142.493	2.40137	10.82547	16.24351	-956.912	1328.074
1983	1835.8	160.085	1103.31	2.50287	8.720176	14.50952	-943.225	1263.395
1984	1923.3	261.055	1071.34	2.60584	13.57329	24.36715	-810.285	1332.395
1985	1965.8	255.346	1074.445	2.70642	12.98942	23.76539	-819.099	1329.791
1986	2223.2	225.615	850.199	2.80157	10.14821	26.53673	-624.584	1075.814
1987	2236.5	248.773	915.545	2.89407	11.12332	27.17212	-666.772	1164.318
1988	2261	324.788	1022.469	2.99281	14.36479	31.76507	-697.681	1347.257
1989	2234	534.106	1230.01	3.110112	23.90806	43.4229	-695.904	1764.116
1990	2521.4	612.252	1725.828	3.254	24.28222	35.47584	-1113.58	2338.08
1991	2736.9	598.627	1710.463	3.42822	21.87245	34.99795	-1111.84	2309.09
1992	3424.3	633.755	2214.002	3.62777	18.50758	28.62486	-1580.25	2847.757
1993	3735.2	691.282	2453.623	3.84119	18.50723	28.17393	-1762.34	3144.905
1994	4206.9	793.919	2362.583	4.05224	18.87183	33.60386	-1568.66	3156.502
1995	4597.9	1007.534	2590.25	4.24907	21.84767	38.78135	-1585.72	3594.784
1996	4799.9	1039.801	3043.556	4.42753	21.66297	34.16402	-2003.76	4083.357
1997	5090.1	1067.164	2908.085	4.59056	20.96548	36.69645	-1840.92	3975.249
1998	5604	1046.282	2714.374	4.74202	18.67206	38.54966	-1667.99	3760.756
1999	5758.6	1051.353	2635.207	4.88866	18.25709	39.89641	-1583.85	3686.56
2000	6084.6	1080.817	3259.404	5.03537	17.76316	33.15996	2178.59	4340.221
2001	6471.7	1352.371	3453.729	5.18276	20.89669	39.15884	-2101.36	4806.1
2002	6777.8	556.748	3558.96	5.32881	22.96834	43.74165	-2002.21	5115.708

- البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٩٤ – ١٩٩٥)، ١٩٩٦.
- البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٩٤ – ١٩٩٥)، ١٩٩٦.

النسب احتسبت من قبل الباحث.

التجارة الخارجية = الصادرات + المستوردات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (٨)

نصيب الفرد من الصادرات

السنة	نسبة الصادرات من التجارة الخارجية	نصيب الفرد من الصادرات
1976	12.735352	24.9129
1977	11.70711	29.52825
1978	12.26281	30.61693
1979	12.28367	38.30567
1980	14.36542	53.97461
1981	13.89411	73.25197
1982	13.97369	77.2813
1983	12.67102	63.96057
1984	19.59291	100.1807
1985	19.20196	94.34825
1986	20.97156	80.53163
1987	21.36641	85.95957
1988	24.10735	108.5228
1989	30.27613	171.7316
1990	26.1861	188.1537
1991	25.9248	174.6174
1992	22.25453	174.6955
1993	21.98101	179.9656
1994	25.15186	195.921
1995	27.94421	236.4127
1996	25.46437	234.849
1997	26.84521	232.4692
1998	27.82371	220.6617
1999	28.51854	215.0595
2000	24.90235	214.645
2001	28.13864	260.9365
2002	30.43074	292.138

* النسب احتسبت من قبل الباحث بناء على الجدول رقم (٧).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نتـيجة اتفاقيتـي الدفـع المعقودتين بين الأردن والعراق، حيث زادت قيمة الصادرات المتجهة للعراق. بالإضافة إلى انخفاض قيمة المستوردات نتيجة للتعديل الذي طرأ على الأسعار العالمية في البلدان الصناعية التي تعد المصدر الأساسي لوارداتنا [٨].

٠١ **نصيب الفرد الواحد من الصادرات الوطنية:-**

يبـين الجدول (٨) في الصفحة (٥٣)نصيب الفرد الواحد من الصادرات فقد بلغ نصيب الفـرد الـواحد من الصادرات في أعلى مستوى له (٢٩٢,١٣) دينار عام ٢٠٠٢ بعد أن كان (٢٤,٩١)دينار عام ١٩٧٦، أي أنه تضاعف ١٢ مرة تقريباً خلال فترة الدراسة. فكما نلاحظ من الجـدول رقم (٨) أن نصيب الفرد كان في زيادة مستمرة طيلة فترة الدراسة باستثناء الأعوام (١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٩١، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩) وذلـك نتـيجة لانخفاض حصيلة الصادرات الوطنية في هذه السنوات .

٣-٧ الصادرات الوطنية والعجز في الميزان التجاري :

يعانـي الاقتصاد الأردني من عجز مستمر في ميزانية التجاري والجدول رقم (٧) يبين أن قـيمة هذا العجز، فقد ارتفعت من (٢٨٩,٩) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى (٢٠٠٢,٢) مليون ديـنار عام ٢٠٠٢، أي أن قيمة العجز فذ تضاعفت سبع مرات خلال فترة الدراسة. ويعود هذا العجـز الكبير إلى ارتفاع حجم المستوردات إذا ما قورنت بحجم الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة (١٩٧٦ – ٢٠٠٢).

وتجـدر الإشارة إلى أن اقل نسبة نمو في العجز الموجود في الميزان التجاري الأردني كانت (٠,١٣%) في عام ١٩٧٨ وذلك لأن نسبة النمو في الصادرات كانت أكبر من نسبة النمو في المستوردات. وبلغت أكبر نسبة نمو في العجز عام ١٩٨١ فقد بلغت (٤٧,٤%) أما بالنسبة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لعامـــي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ فقد انخفض العجز في الميزان التجاري الأردني من (٩٥٦;٩) مليون ديـنار في عام ١٩٨٢ إلى (٩٤٣,٢) مليون دينار و (٨١٠,٢) مليون دينار للأعوام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ على التوالي.

ومـــن الجديـــر ذكره أن العجز في الميزان التجاري يعد من أهم المشكلات التي تواجه عملـــية التنمية الاقتصادية، فالعجز يعني الضغط على إحتياطيات الأردن من العملات الأجنبية، وهذا يعني زيادة أعباء البنك المركزي الأردني في المحافظة على قيمة الدينار الأردني [٩].

ومن أسباب تفاقم العجز في الميزان التجاري :-

١. زيـــادة المستوردات مع السلع الرأسمالية والوسيطة، وذلك في ظل تنفيذ الأردن للخطط التنموية.
٢. كان لحوالات الأردنيين العاملين في الخارج، وكذلك الهبات والمنح والمساعدات أثـــر كبيـــر فـــي زيـــادة القـــدرة الاستيرادية للاقتصاد الأردني وبالتالي زيادة المستوردات[١٠].

٣-٨ الانكشاف الاقتصادي:

للوقـــوف علـــى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني، يمكن أن تستخدم مؤشر نســـبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (الانكشاف الاقتصادي)،فارتفاع هذه النسبة يعني أن الاقتصاد شديد الحساسية إزاء التقلبات في العرض والطلب في الأسواق الخارجية [١١].

وهـــنالك مؤشرين لقياس الانكشاف الاقتصادي الأول نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ويكون وفقاً للمعادلة التالية :-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج} = \frac{\text{الصادرات الوطنية + المستوردات}}{\text{إجمالي الناتج المحلي}} \times ١٠٠\%$$

وإذا تجاوزت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى من ٤٠% فان الدولة تعتبر منكشفة اقتصادياً [١٢] .

أمـــا المؤشـــر الثانـــي فهو نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادي للخارج} = \frac{\text{المستوردات}}{\text{إجمالي الناتج المحلي}} \times ١٠٠\%$$

ووفقـــاً للاقتصـــادي هنـــريكس، فإن أي دولة تصل فيها نسبة المستوردات إلى ناتجها المحلي الإجمالي أعلى من ٢٠% تعتبر دولة منكشفة اقتصادياً.

وعـــندما تـــم اســـتخدام المؤشرين، اتضح أن الأردن بلد منكشف اقتصادياً خلال فترة الدراسة أي من عام (١٩٧٦ –٢٠٠٢) وذلك يتضح من خلال الجدول رقم (٩).

وبلغ متوسط الانكشاف الاقتصادي للمعيار الأول (٧١,٧%) وكذلك (٥٦,٢%) للمعيار رقم (٢).

٣ – ٩ معدلات التبادل الدولية :

بالاعـــتماد علـــى الأرقـــام القياسية لأسعار وكميات الصادرات الوطنية يمكن حساب معدلات التبادل التجاري السعري والكمي والدخلي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولاً: معدل التبادل التجاري السعري:

وهو أحد مقاييس شروط التجارة، حيث يمثل هذا المعدل عدد الوحدات التي تستوردها الدولة مقابل كل وحدة يتم تصديرها. ويمكن قياس هذا المعدل بالطريقة التالية:-

معدل التبادل التجاري = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات ÷ الرقم القياسي لأسعار المستوردات) X ١٠٠ .

وهذا المعدل يستخدم لمعرفة ما سوف تربحه الدولة أو تخسره إذا تغيرت الأسعار فقط.

فإذا زادت (قلت) نسبة معدل التبادل التجاري عن الواحد صحيح فان هذا يعني تحسناً (تدهور) في الرفاهية الاقتصادية للدولة بالنسبة لسنة الأساس. أي أن الدولة تستطيع شراء كميات اكبر (اقل) من المستوردات بنفس الكمية من الصادرات أو نفس الكمية من المستوردات بكمية أقل (أكبر) من الصادرات(١٣) .

ويبين لنا الجدول رقم (١٠)، أن معدل التبادل التجاري السعري كان في مصلحة البلد في عام ١٩٩٥ حيث بلغ (١٠٢,٨)، أما بقية الأعوام السابقة وطيلة فترة الدراسة كان أقل من ١٠٠ حيث أنه شهد انخفاض مستمر خلال الفترة (١٩٧٦ – ١٩٨١)، وبلغت قيمته خلالها (٤,١ ، ٨٢,٣، ٨١,٥، ٧٦,٧، ٦٩,٢) على التوالي، وهذا يدل على أن الأردن يحصل من صادراته على حجم من المستوردات يقل بمقدار (١٥,٩، ١٧,٧، ٢٣,٣، ٣٠,٨) على التوالي عما كانت تحصل عليه في سنة الأساس، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المستوردات بمعدلات تزيد عن ارتفاع أسعار الصادرات .

ثم شهد معدل التبادل التجاري بعد عام ١٩٨١ ارتفاعاً وتذبذب في قيمته وذلك بسبب التقلبات في أسعار المستوردات وأسعار الصادرات .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً : معدل التبادل التجاري الكمي :

ويقيس هذا المعدل الكميات التي يمكن استيرادها لقاء الكمية المصدرة في السنة موضوع البحث. ونستطيع أن نقيس هذا المعدل كالأتي :

معدل التبادل التجاري الكمي= (الرقم القياسي لوحده كمية الواردات÷الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات) X ١٠٠.

فإذا زادت هذه النسبة عن الواحد صحيح فإن ذلك يدل على أنه بالإمكان الحصول على كميات أكبر من المستوردات، بالنسبة لسنة الأساس، مقابل مقدار معين (ثابت) من الصادرات. وهذا يعني تدهور في شروط التبادل التجاري وذلك لأن الدولة تقوم باستيراد كميات أكبر من تلك التي تصدرها ويكون العكس إذا كانت النسبة أقل من واحد صحيح.

وبالنظر إلى الجدول رقم (١٠) يتضح لنا أن معدل التبادل التجاري الكمي في الأردن يتناقص حيث بلغ (١٩٢,٨) عام ١٩٧٦ ووصل إلى (٦٧,٠) عام ٢٠٠٢.

ونستدل من الجدول أن الأردن قد قام بتصدير كميات أكبر من الكميات التي يستوردها في الفترات ١٩٨٧ إلى ١٩٩١ وكذلك من الفترة ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢، وهذا يعطي مؤشر إلى أن الفرق بين أسعار المستوردات والصادرات هو الذي يخلق العجز في الميزان التجاري. وهذا يعزز الأراء بأن شروط التبادل التجاري للدول النامية تميل لصالح الدول المتقدمة (١٤) .

ثالثاً: معدل التبادل التجاري الداخلي :

ويطلق على هذا المعدل بالمقدرة على الاستيراد، وهو مزيج من المؤشرين السابقين ويحسب بالطريقة التالية :

معدل التبادل التجاري الداخلي=معدل التبادل التجاري السعري X الرقم القياسي لكمية الصادرات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وإذا زاد هـذا المعـدل عـن ١٠٠ فإن قدرة الدولة على الاستيراد ستزيد إما في حالة انخفاض هذا المعدل عن ١٠٠ فإن قدرة الدولة على الاستيراد ستقل.

ومـن خلال الجدول رقم (١٠) نلاحظ زيادة قيمة معدل التبادل الداخلي مـن (١٥,٧) عـام ١٩٧٦ إلى (١٥٧,٣) عام ٢٠٠٢، وفي معظم الفترات نلاحظ أنها كانت في غير صالح الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (٩)

الانكشاف الاقتصادي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	المستوردات	مجمل التجارة	X+m/gdp الانكشاف الاقتصادي	معدل النمو في الانكشاف الاقتصادي	M/gdp الانكشاف الاقتصادي	معدل النمو في الانكشاف الاقتصادي
1976	567.3	49.552	339.539	389.091	68.58646		59.85175	
1977	690.4	60.253	454.417	514.67	74.54664	8.69002	65.81938	9.970679
1978	795.4	64.189	458.826	522.955	65.74742	-11.8036	57.68494	-12.3587
1979	982.5	82.556	589.523	672.079	68.40499	4.042082	60.00234	4.017344
1980	1164.8	120.107	715.977	836.084	71.77919	4.932685	61.46781	2.442346
1981	1448.7	169.026	1047.504	1216.53	83.97391	16.98921	72.30648	17.63309
1982	1649.9	185.581	1142.493	1328.074	80.49421	-4.14378	69.2462	-4.23238
1983	1786.6	160.085	1103.31	1263.395	70.71505	-12.1489	61.75473	10.8186
1984	1909.7	261.055	1071.34	1332.395	69.76986	-1.33661	56.09991	-9.1569
1985	1970.5	255.346	1074.445	1329.791	67.48495	-3.27492	54.52652	-2.80463
1986	224.5	225.615	850.199	1075.814	48.01669	-28.8483	37.94684	-30.4066
1987	2286.7	248.773	915.545	1164.318	50.91695	6.040112	40.03783	5.510301
1988	2349.5	324.788	1022.469	1347.257	57.34229	12.61924	43.51858	8.693656
1989	2425.4	534.106	1230.01	1764.116	72.73505	26.84366	50.7137	16.53344
1990	2760.9	612.252	1725.828	2338.08	84.68543	16.43001	62.50962	23.25983
1991	2958	598.627	1710.463	3209.09	78.06254	-7.82057	57.82498	-7.49426
1992	3610.5	633.755	2214.002	2847.757	78.87431	1.039895	61.3212	6.046208
1993	3884.2	691.282	2453.623	3144.905	80.96661	2.652698	63.16933	3.013843
1994	4358.1	793.919	2362.583	3156.502	72.4284	-10.5453	54.21131	-17.181
1995	4714.7	1004.534	2590.25	3594.784	76.24629	5.271269	54.93987	1.343929
1996	4912.2	1039.801	3043.556	4083.357	83.12685	9.024116	61.95912	12.77625
1997	5137.5	1067.164	2908.085	3975.249	77.37711	-6.91682	56.60506	-8.64128
1998	5609.8	1046.382	2714.374	3760.756	67.03904	-13.3606	48.38629	-14.5195
1999	5767.3	1051.353	2635.207	3686.56	63.92177	-4.64994	54.69221	-5.56785
2000	5989.1	1080.817	3259.404	4340.221	72.46867	13.37088	54.42227	19.10622
2001	6339	1352.371	3453.729	4806.1	75.81795	4.6517	54.48381	0.113092
2002	6698.8	1556.748	3558.96	5115.708	76.36753	0.724863	53.12832	-2.48788

- البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٩٤ – ١٩٩٥)، ١٩٩٦
- البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ،النشرات الشهرية، أعداد مختلفة.
- النسب ومعدلات النمو احتسبت من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (١٠)

معدل التبادل التجاري

السنة	الرقم القياسي لكمية المستوردات	الرقم القياسي لأسعار المستوردات	الرقم القياسي لأسعار الصادرات	الرقم القياسي لكمية الصادرات	شروط التبادل السعري xp/mp	شروط التبادل الكمي mv/xv	معدل التبادل الدخلي
1976	36.03352	43.41496	36.52573	18.68132	84.1317	192.885	15.7169
1977	42.10894	44.3415	36.52573	22.49515	82.3737	187.191	18.5301
1978	48.04469	43.08405	35.15028	24.24047	81.5854	198.2	19.7767
1979	56.42458	46.12839	35.40499	29.92889	76.7531	188.529	22.9714
1980	55.37709	57.24686	42.07845	37.36264	73.5035	148.215	27.4629
1981	65.71229	69.68895	48.24249	43.5682	69.2254	150.826	30.1603
1982	72.13687	70.81403	52.77636	44.60246	74.5281	161.733	33.2414
1983	72.7636	64.72535	48.19154	44.21461	74.4554	164.573	32.9202
1984	68.22626	67.96823	52.52165	62.05559	77.2738	109.944	47.9527
1985	69.8324	66.18134	50.94244	64.64124	76.974	108.031	49.757
1986	73.39385	49.83455	43.86144	66.32191	88.0141	110.663	58.3726
1987	76.11732	51.75381	40.70301	78.79767	78.6474	96.5984	61.9723
1988	80.037709	54.73197	47.42741	88.29994	86.6539	91.0274	76.5154
1989	66.62011	79.4176	74.01936	93.08339	93.2027	71.5704	86.7562
1990	69.48324	106.8829	88.13041	89.59276	82.4551	77.5545	73.8738
1991	68.64525	107.1476	98.06419	78.73303	91.5225	87.1874	72.0585
1992	94.13408	101.1913	94.49822	86.48998	93.3857	108.838	80.7693
1993	102.6536	102.8458	95.46612	93.40659	92.8245	109.9	86.7042
1994	100	100	100	100	100	100	100
1995	96.9	113.2	116.4	108.7	102.827	89.1444	111.773
1996	104.4	123.5	123.8	105.8	100.243	98.6767	106.057
1997	102	120.8	120.2	113	99.5033	90.2655	112.439
1998	96.4	119.8	113.5	116.2	94.7412	82.9604	110.089
1999	95.3	116.9	110.7	119.5	94.6963	79.749	113.162
2000	115.1	119.7	105.8	128.9	88.3876	89.294	113.932
2001	118.8	122.5	107.2	158.7	87.5102	74.8582	138.879
2002	122.4	124.8	107.6	182.5	86.2179	67.0685	157.348

- البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٩٤ – ١٩٩٥)، ١٩٩٦
- البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ،النشرات الشهرية، أعداد مختلفة.
- معدلات التبادل السعري والكمي والدخلي، احتسبت من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل الثالث

١. محمد عميره وطايل الحجي، "المقدرة على الاستيراد والتنمية الاقتصادية في الأردن"، عمان: الجمعية العلمية الملكية، دائرة البحوث الاقتصادية، آب ١٩٨٧، ص ٨.

٢. محمد إبراهيم الشيخ حمد، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الكويت للفترة (١٩٧٠ – ١٩٨١)، الكويت: شركة الربيحان للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ص ٧١ – ٧٢.

٣. الأردن، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، التقرير السنوي الخامس والعشرون، ١٩٨٨، ص ٦٣.

٤. محمد فضل، سياسات تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٥.

٥. مرجع سبق ذكره في (١).

٦. الأردن، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، التقرير السنوي الحادي والعشرون، ١٩٨٤م ، ص ٦١.

٧. الأردن، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، التقرير السنوي السادس والعشرون، ١٩٨٩، ص ٦١.

٨. الأردن، البنك المركزي الأردني دائرة الأبحاث والدراسات، التقرير السنوي الحادي والعشرون، ١٩٨٤، ص ص ٦٠ – ٦١.

٩. حسين طلافحه، الميزان التجاري الأردني، أبحاث اليرموك، المجلد (٥)، العدد (٢)، ١٩٨٩، ص ص ٨ – ٤٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١٠. جابـــر محمد بدور، سياسات التجارة الخارجية في الأردن وتطورها وانعكاساتها على ميـــزان المدفوعات الأردني (١٩٦٨-١٩٨٢)، الأردن، الجمعية العلمية الملكية، دائرة البحوث الاقتصادية، نيسان ١٩٨٤، ص ص ٢٦ – ٢٨.

١١. جهـــاد عـــبادي، تذبـــذب الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٤.

١٢. خلـــيل حمـــاد وزكـــية مشـــعل، تأثيـــر الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد الثاني، العدد الثاني ، ١٩٨٦م.

١٣. مرجع سبق ذكره في (٨) .

14. Krygman, Paul and Obstfeld, Maurice International Economics, Theory and Policy, Sixth Edition, boston USA: ADDISON- Wesley,2003.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

أساليب تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصـــل الرابع

أساليب تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية

٤-١ مقدمة :-

يتـــناول هذا الفصل أساليب تشجيع الصادرات الوطنية. وقد جاء فيه تجربة الأردن في تنمـــية وتشجيع الصادرات. حيث اشتملت التجربة الأردنية على تطوير البيئة التحتية واستخدام الإجـــراءات النقدية والاقتصادية والإجراءات المالية. كما أنها اشتملت على كيفية ضمان ائتمان الصادرات لمرحلة ما قبل الشحن وما بعده. بالإضافة إلى التشريعات القانونية تشجيع الاستثمار ووضع إطار مؤسسي لتنمية الصادرات الوطنية واشتملت أيضاً على ضبط عمليات المواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

٤-٢ أساليب تشجيع الصادرات:

لقد اهتمت الحكومة الأردنية بقطاع الصادرات وذلك من خلال انتهاج بعض السياسات والإجـــراءات المخـــتلفة. كتســـهيل الإجراءات الجمركية للصادرات وتوفير التمويل والضمان للصادرات وزيادة عدد الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية والأجنبية.

وكذلك اتخذت بعض السياسات المالية والنقدية بهدف تشجيع الصناعات الوطنية لتوجه للتصدير. كمـــا ويظهـــر دور الحكومة في مجال تشجيع الصادرات من خلال المؤسسات والشركات التي أقامتها أو ساهمت في إنشائها.

وسوف نتناول في هذا الجزء سبل تنمية وتشجيع الصادرات الوطنية منها:-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤-٢-١ البنية التحتية:-

إن كفـاءة البنـية التحتـية مـثل شبكات النقل، والكهرباء، وتطور الاتصالات السلكية واللاسـلكية يمكـن أن يعزز تنمية الصادرات في أي دولة فكلما قلت تكاليف نقل العناصر التي تـدخل في السلع الموجهة للتصدير هذا يؤدي إلى تقليل أسعار الصادرات وبالتالي زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية.

٤-٢-٢الإجراءات النقدية:-

تعرض الاقتصاد الأردني كبقية دول المنطقة، في منتصف الثمانينات لظروف اقتصادية صعبة للغاية تمثلت في انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى الأمر الذي أدى إلـى انخفـاض موارد المملكة من العملات الصعبة وفي ظل هذه الظروف قامت الحكومة الأردنـية باتخـاذ العديد من الإجراءات الاقتصادية (المالية والنقدية) من اجل تحقيق الاستقرار النقدي وإعادة بناء احتياطي البنك المركزي وكذلك تشجيع الاستثمارات الحالية ودعم الصادرات الوطنية وقطاع الصناعة والحد من المستوردات ومن هذه الإجراءات :-

أولاً:- تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق:-

١. تشـجيع الاسـتثمار من اجل التصدير وذلك بهدف تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية، وتقديم سلف لتشجيع الصادرات الوطنية بهدف تمويل عملية التصدير .
٢. فـرض احتياطـي إجباري على ودائع البنوك بالعملات الأجنبية وذلك لتعزيز احتياطي البنك المركزي من هذه العملات.
٣. تنمية الدخل السياحي كمصدر من مصادر الدخل من العملات الأجنبية.
٤. تأمين حصول الأردن على مساعدات مالية من الدول العربية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٥. تشجيع الصناعات الاحلاليه وترشيد الاستيراد للأغراض الاستهلاكية[١].

٤-٢-٣ الإجراءات الاقتصادية ومنها:

الحماية :-

بالـرغم من الحماية الإغلاقية لحوالي (٣٥) سلعة محلية وحماية جمركية لحوالي (٥٠) سـلعه محلية أيضاً إلا أن نوعية جودة المنتجات المحلية لم تتحسن ولم تكن قادرة على المنافسة الدولية. لذلك اتخذت الحكومة قرار بإلغاء الحماية الإغلاقية والاستعاضة عنها بالحماية الجمركية تمهيداً لإلغاء الحماية الجمركية [٢]. إن اتخاذ مثل هذا القرار من قبل الحكومة الأردنية من شأنه أن يزيد من حده المنافسة بين المنتج المحلي والمنتج الأجنبي وذلك لان هذا الإلغاء سوف يجبر المنتجـين المحليين على تحسين نوعية وجودة منتجاتهم حتى يتمكنوا من منافسة السلع الأجنبية ذات الجودة العالية .

٤-٢-٤ الإجراءات المالية :-

تعتمد الحكومة الأردنية في تنمية الصادرات الوطنية على سياسات مالية متعددة الجوانب نذكر منها :-

أولاً:- دعم الصادرات :-

يعتبر أسلوب الإعانات وتقديم الدعم غير المباشر من اكثر الأساليب استخداماً في سبيل دعـم الصادرات وتشجيعها في الدول النامية بحيث يتم تقديم الدعم إلى صناعات وسلع التصدير بالأسلوب الذي يساعدها على خفض تكاليف إنتاجها بما يسمح لها من مواجهة المنافسة الخارجية فـي الأسـواق الدولـية. فيكون تقديم الدعم على شكل خصومات على عناصر التكلفة المتغيرة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

والثابـــتة مـــثل تكالـــيف النقل والماء والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية ففي بداية عام ١٩٨٦ تـــم تخفـــيض أســـعار الكهرباء، الماء، الوقود، والاتصالات لمختلف الصناعات بهدف تخفيض كلفة الإنتاج من اجل زيادة المقدرة التنافسية للصادرات الأردنية [٣].

ثانياً : نظام الإدخال المؤقت ونظام الرسوم الجمركية :-

لقـــد تبنـــى الأردن نظـــام الإدخـــال المؤقت (رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٩) ونظام رد الرسوم الجمـــركية (رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤) وذلك من اجل تشجيع صادراته الوطنية، فبموجب النظامين يجـــوز للصـــناعيين إدخال مواد خام وبضائع للملكة مقابل كفالة بنكية على أن يتعهد المستورد بتصـــنيعها لأغـــراض التصدير وقد حددت مدة الإدخال المؤقت بستة شهور قابلة للتجديد، وأي تأخيـــر يحدث تفرض غرامة معينة عن كل يوم تأخير. أما بالنسبة للرسوم الجمركية فلا تسترد بعـــد مضـــي ســـنه من تاريخ دخول المواد المستوردة للملكة. وبعد الانتهاء من عملية التصنيع وإعادة التصدير يستطيع المستورد استرداد قيمة الرسوم المدفوعة[٤].

وبالـــرغم من الأثر الإيجابي لهذين النظامين في تشجيع الصادرات، إلا أن هناك بعض المشاكل التـــي تـــواجه المصدرين كالإجراءات الطويلة والروتين في العمل وكذلك نقص التدريب اللازم لموظفـــي الجمـــارك وعدم وجود بيان لربط المدخلات المستوردة بالإنتاج المصدر وفائدة هذا البيان هو من أجل احتساب كمية المدخلات المستوردة لغايات رد الرسوم .

ثالثاً :-سياسة سعر الصرف:

يعـــد خفض سعر الصرف من أهم عناصر حفز الصادرات الوطنية من جهة والحد من المســـتوردات مـــن جهـــة أخرى وبالتالي تحسين وضع الميزان التجاري. إذ أن تخفيض سعر الصـــرف يحســـن من القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في الأسواق العالمية وذلك من خلال

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عــرض السلعة بسعر اقل أي التنافس على أساس الأسعار فقط. كما أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة كلفة المستوردات مما يقلل الرغبة في الاستيراد.

ولكــن السؤال الذي يطرح نفسه هل أن خفض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية كان إجراء ناجح؟

صحيح أن خفض سعر الصرف كان له فائدة في خلق فرص أمام المستثمرين المحليين علــى إنتاج سلع مختلفة أكثر منافسة في السوق الدولية من حيث السعر فقط إلا أن هذا الإجراء كــان غيــر فعــال في الأردن وذلك لأن الاقتصاد الأردني يعتمد إلى حد كبير على استيراد ما يحــتاج إلــيه مــن الخارج.إلا أن تخفيض سعر الصرف لعام ١٩٨٩، لم يكن سياسة انتهجتها الحكــومة وإنمــا كــان بفعل ظروف سياسية مرت بها المنطقة حيث أن انخفاض قيمة الدينار الأردني لم يكن فعال في تشجيع الصادرات الوطنية وذلك لأن مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصــرف قلــيلة جداً حيث بلغت (٤,٤)[٥] فانتهج البنك المركزي عام ١٩٨٩ سياسة جديدة في مجــال سعر الصرف وهي ربط الدينار الأردني بسلة من العملات الأجنبية الرئيسة مع إعطاء كل عمله من العملات وزناً يتناسب مع أهمية تلك العملات في العلاقات الاقتصادية للأردن مع العــالم الخارجــي. إلا أن هذه السياسة لم تنجح وذلك بسبب التفاوت ما بين السعر المعلن على أساس العملات الأجنبية والسعر في السوق الموازي، مما اجبر البنك المركزي على التدخل ببيع العملات الأجنبية للبنوك التجارية لتلبية حاجات المواطنين من العملات الأجنبية شريطة أن تقوم البنوك التجارية ببيع العملات الأجنبية بالسعر المعلن من البنك المركزي [٦].

رابعاً:- الإعفاءات الضريبية:-

اســتخدم نظــام الإعفاء في الأردن كأداة للتنمية الصناعية، فقد أعطيت أرباح المشاريع الاقتصادية الموافق عليها من الضرائب لمدة تتراوح ما بين ٦ -١٢ عاماً تبعاً لمواقع الصناعة،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولكن هذا لم يشمل الصناعات الصغيرة، حيث منحت الإعفاءات الضريبية للصناعات التصديرية وصناعات إحلال المستوردات على حد سواء [٧].

٤-٣ ضمان ائتمان الصادرات :-

نتـيجة للتطور والنمو الملحوظ الذي شهدته الصادرات الأردنية وما عكسه هذا التطور من آثار إيجابية عديدة على الاقتصاد الوطني، ارتأت الجهات الرسمية والخاصة بضرورة توفير مزيد من الدعم لهذه الصادرات وكان ذلك عبر إنشاء شركة وطنية خاصة تعنى ببرامج ضمان ائـتمان الصـادرات الأردنية وهي شركة متخصصة يملك راس مالها البنك المركزي الأردني وعدد من البنوك التجارية ، وشركات التامين وقد بلغ عدد المساهمين فيها(٢٤ بنكاً ومؤسسه) . حيث سجلت ضمن الشركات المساهمة العامة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٦ برأسمال قدره عشرة ملايين ديـنار أردني . وتسعى الشركة إلى تمكين هؤلاء المصدرين من الحصول على التمويل اللازم لتجهيـز بضائعهم ومنتجاتهم المعدة للتصدير، حيث يتوافر لدى الشركة برنامجاً متكاملاً لضمان ائـتمان الصـادرات بمرحلتين : الأولى ما قبل الشحن والثانية ما بعد الشحن . وسنأخذ هاتين المرحلتين بشيء من التفصيل كالتالي:-

١. ضمان ائتمان الصادرات لمرحلة ما قبل الشحن :-

تم إيجاد هذا البرنامج لتمكين المصدر الأردني من الحصول على قروض قصيرة الأجل حيث لا تتجاوز مدة السداد عاماً واحداً يمكن زيادتها بصوره استثنائية لتمويل رأس المال العامل من البنوك التجارية المحلية بضمانات ميسرة وذلك من اجل تجهيز سلعتها المتخصصة للتصدير حـيث تضـمن الشركة للبنك المقرض (٧٥%) من القرض الممنوح حتى مائة ألف دينار وكما يمكـن للشـركة أن تضمن قروضاً ممنوحة من البنوك التجارية للمصدرين الأردنيين تصل في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حـــدها الأعلى إلى (٢٥٠) ألف دينار أردني للمصدر الواحد .ويستفيد من مظله الضمان والتي يوفـــرها هـــذا البـــرنامج أي شخص طبيعي أو معنوي يعمل ويقيم في الأردن ويمارس نشاطاً تصديرياً وتكون ملكية المشروع كاملة للقطاع الخـــاص [٨].

٢. ضمان ائتمان الصادرات لمرحلة ما بعد الشحن:-

لقـــد بـــدا واضـــحاً لدى الشركة بأنه إذا لم يتوفر للمصدر الأردني الضمانات المناسبة للحصـــول علـــى ائتمان صادراته فإنه سوف يتردد من التعامل مع المشترين الأجانب إلا على أســـاس البـــيع الفـــوري أو المقدم أو بناء على شروط دفع مضمونة أو حتى إلا يتعامل إلا مع مســـتوردين سبق أن تعامل معهم واطمأن إليهم ومن هنا فإن توفير الضمان للمصدر يمكنه من دخول أسواق جديده وكذلك التعامل مع مستوردين آخرين غير هؤلاء الذين اعتاد التعامل معهم مـــن خـــلال أســـاليب دفـــع أخرى (غير الاعتمادات) كالحسابات المفتوحة وبوالص التحصيل وغيرها.

ويغطي عقد الضمان جميع عمليات المصدرين في الأسواق الخارجية وذلك اعتباراً من تاريخ شحن البضاعة وحتى تاريخ استيفاء المصدر لحصيلة صادراته، أما فيما يتعلق بالمخاطر الـــتجارية التي يغطيها الضمان فتشمل إفلاس المستورد الأجنبي أو تعثره، وعدم وفاء المستورد بمـــا استحق عليه للمصدر الأردني أو عجزه عن ذلك كما وتبلغ نسبة الضمان إلى (٨٥%) من قيمة الخسائر الناجمة عن حدوث أي من الحالات التي ذكرت [٩].

حيث يقدم هذا البرنامج الذي توفره الشركة نوعين من المزايا :-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

- **مزايا البرنامج للمصدرين :-**

١. يوفر برنامج ضمان ائتمان الصادرات لمرحلة ما قبل الشحن الضمان اللازم وبنسبة (٧٥%) للقروض الممنوحة من البنوك التجارية للمصدر الأردني لتمويل رأس المال (آلات ومعدات) لدى المصدر ويساعد على تأمين السيولة اللازمة لتجهيز السلع والمواد المراد تصديرها.

٢. يوفر برنامج ضمان ائتمان الصادرات ما بعد الشحن الضمانات اللازمة للمصدر الأردني وبنسبة (٨٥%) من قيمة المنتجات المصدرة مما يعني تغطية الجزء الأكبر من خسائر المصدر في حالة تعرض الصادرات لإحدى المخاطر التجارية التي ذكرت سابقاً.

٣. من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض يمكن للمصدر أن يحصل على معلومات دقيقة عن الوضع المالي والقدرة على السداد بالنسبة للمستورد الأجنبي قبل القيام بعملية التصدير. كما ويتيح أيضاً البرنامج فرص عديدة للتعامل مع مستوردين أجانب جدد مما يعني فتح المزيد من الأسواق الخارجية للسلع والصادرات الأردنية.

أما مزايا البرنامج للبنوك المشاركة:-

١. تستطيع البنوك المشاركة في هذا البرنامج اجتذاب قطاع مربح لاستخدام الخدمات البنكية المتعددة إضافة للقروض التي تعطيها.

٢. يوفر البرنامج السيولة للبنوك في حالة تعثر القروض والتي يمكن استخدامها في العمليات المصرفية وإعادة إقراضها بحيث تعود بالفوائد على البنوك .

٣. تستحمل الشركة الأردنية لضمان القروض جزءاً كبيراً من المخاطر عوضاً عن البنوك لمرحلة ما قبل الشحن والبالغة (٧٥%) ولمرحلة ما بعد الشحن والبالغة (٨٥%) مما يقلل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نسـبة تعثر المصدرين لدى البنوك ففي هذه الحالة فإن البنوك يكون لديها الشجاعة الكافية على منح المصدرين المزيد من التسهيلات.

٤ - ٤ تشجيع الاستثمار :-

أصدر الأردن عدة قوانين منذ عام ١٩٥٥ لتشجيع الاستثمار، وقد تطورت هذه القوانين لـتواكب الـتطورات والتغيـرات فـي الأحوال الاقتصادية الأردنية ولقد تضمنت هذه القوانين تسهيلات وإعفاءات عديدة نصت عليها، والتي من شأنها دعم وتطوير وتشجيع الصناعة الأردنية بجمـيع قطاعاتهـا ومنها الصناعة التصديرية وكافة المشروعات الاستثمارية الجديدة والتي يتم بـناءها بغـرض الإنتاج سواء لسد حاجة السوق المحلي أو من أجل التصدير وكان آخر قانون للاستثمار تم إصداره هو قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لعام (١٩٩٥) [١٠] ، وتضمن العديد مـن المواد التي تنص على أن أي مشروع يتمتع بالإعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في القانـون إذا كان في أحد القطاعات التالية أو فروعها وهي : الصناعة، قطاع الزراعة، الفنادق، المستشـفيات، الـنقل البحري، السكك الحديدية، وأي قطاع آخر يقرر مجلس الوزراء إضافته . ومن أبرز مواد هذا القانون، وذلك فيما يتعلق بالصادرات السلعية سواء كانت في قطاع الزراعة أو قطاع الصناعة المادة (٦) :

أ- تعفـى الموجودات الثابتة لهذه المشاريع من الرسوم والضرائب على أن يتم إدخالها إلى المملكـة خـلال ثـلاث سـنوات مـن تاريخ صدور قرار اللجنة بالموافقة على قوائم الموجـودات الثابـتة للمشروع، وللجنة تمديد هذه المدة إذا تبين لها أن طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- تعفـــى الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشاريع الاستثمارية أو تحديثها من الرسوم والضرائب إذا ما أدى ذلك إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لتلك المشروعات عن (٢٥%).

ج- تعفـــى الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع أجور شحنها أو تغيير في سعر التحويل .

د- كمـــا وتعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الرسوم والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على (١٥%) من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع على أن يـــتم إدخالهـــا إلى المملكة أو استعمالها في المشروع خلال عشر سنوات من تاريخ بدء الإنتاج أو العمل.

٤-٥ مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية:

أنشـــئت المؤسســـة فـــي عام ١٩٧٢ وذلك بموجب قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٢ وهي الخلـــف القانونـــي لمؤسســـة المراكز التجارية[١١]، وتتبنى المؤسسة حمله من الأهداف الوطنية الهادفة إلى تنمية وتطوير الصادرات يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:-

١. تنفـــيذ الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية التي تعقدها مع الغير، بالإضافة إلى تنشيط الصادرات الوطنية إلى الأسواق الخارجية من خلال إقامة المعارض الخارجية وإنشاء المراكز التجارية في دول العالم المختلفة .

٢. العمـــل علـــى تطوير المنتجات الأردنية التصديرية وزيادة قدرتها التنافسية من حيث الســـعر والجودة لتتواءم مع متطلبات الأسواق التصديرية العالمية، وإنشاء مراكز فنية متخصصة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣. تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات لخدمة المصدرين الأردنيين.

٤. تأهيل وتدريب الكوادر البشرية الأردنية العاملة في مجال التصدير.

فـتقوم المؤسسـة بتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات إلى المصدر الأردني بشكل خاص والـى كافـة القطاعـات الاقتصادية المختلفة بشكل عام حيث يمكن إيجاز تلك الخدمات ضمن المحاور التالية :-

أ- ترويج الصادرات :-

يشـكل النشاط الترويجي حلقة رئيسية في عملية تنمية الصادرات الوطنية إلى الأسواق الخارجـية نظـراً لدوره في تعريف العالم الخارجي بالمنتجات الوطنية سواء كانت القطاعات الـتجارية أو الاسـتهلاكية فـي الأسواق المستهدفة للتصدير، ويكون ذلك عن طريق الاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة المقروء منها والمرئي، حيث قامت المؤسسة بإصدار العديد من النشرات التعـريفية بالصـناعة الوطنـية وتـوزيعها في مختلف دول العالم كما أنها قامت بطباعة دليل المصـدرين الأردني والذي يشتمل على أسماء وعناوين الشركات الأردنية المصدرة ومعلومات مفصله عن الاقتصاد الأردني .

ب- المشاركة في المعارض الدولية:-

تأتـي المشـاركة في المعارض في مقدمة النشاطات الترويجية التي تعمل المؤسسة من خلالها التعريف بالمنتجات الأردنية في مختلف الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى الفائدة، الخبرة التي يكتسبها المصدر الأردني من خلال احتكاكه المباشر مع مجتمع رجال الأعمال الدولي من خلال اللقاءات المباشرة التي تتاح ضمن إطار المعرض.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

كمـــا أن المؤسسة من خلال مشاركتها في المعارض الدولية تعمل على الترويج الشامل للأردن في مختلف النواحي الصناعية والسياحية والثقافية، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الأردنية ذات العلاقة.

ج- البعثات التجارية:-

يتمـــثل هـــذا النشاط وذلك بتنظيم البعثات التجارية ووفود رجال الأعمال الأردنيين إلى الأســـواق المستهدفة وترتيب لقاءات العمل مع مختلف القطاعات التجارية والصناعية. كما تقوم المؤسســـة بتنظـــيم واســـتقبال الوفود والبعثات التجارية إلى الأردن سواء من الدول العربية أو الأجنبـــية وترتيب اللقاءات الثنائية مع المصانع الأردنية لتعريف تلك الوفود بالصناعة الأردنية وفتح قنوات الاتصال التي تساعد على عقد الصفقات.

د- الشراكة الأوروبية والمتوسطية:-

بـــدأ العمـــل فـــي الشـــراكة الأوروبية (Europartenariat) من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبـــي عام ١٩٨٧ وذلك بهدف تطوير المناطق الأقل حظاً في الاتحاد الأوروبي وذلك عن طريق تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة لإقامة علاقات تجارية مختلفة مع نظرائهم من دول الاتحـــاد الأوروبـــي. ومن اجل مساعدة دول حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد تم استحداث الشـــراكة الأوروبية المتوسطة (Medpartenariat) ، بحيث يتم عقد هذه الفعالية في دولة من دول حـــوض البحـــر الأبـــيض المتوسط ويتم دعوة شركات من دول الاتحاد الأوروبي ودول المـــنطقة فقـــط. ولقـــد تم تعيين مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية كمستشار وطنـــي لفعاليات الشراكة الأوروبية من قبل الاتحاد الأوروبي، ولهذا أصبحت المؤسسة مخولة بتنظـــيم مشـــاركة الشركات الأردنية في هذه الفعاليات في دول أوروبا، وكذلك فعالية الشراكة الأوروبية المتوسطية في دول شرق حوض البحر المتوسط [١٢].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لقـد قامـت مؤسسـة تنمية الصادرات والمراكز التجارية في عام ١٩٩٧ بعقد فعالية الشـراكة الأوروبية المتوسطية في الأردن خلال الفترة من ١٣-١٩٩٧/٧/١٤. وقد شارك في هذه الفعالية (١٥٠) شركة أردنية من مختلف القطاعات الصناعية والخدمية كما تم دعوة حوالي (٤٠٠) شركة من دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط.

هـ- مراكز التمثيل التجاري الخارجي:-

لقـد قامـت المؤسسة بافتتاح أول مركز تجاري لها في بغداد عام ١٩٧٢ وذلك بهدف التـرويج للصادرات الأردنية ومتابعة الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية كما وتعمل على تقديم المسـاعدة للمستوردين والمهتمين في بلد المركز لإنجاز أعمالهم التجارية مع الأردن وتزويدهم بأية معلومات عن المملكة الأردنية الهاشمية.

ونتيجة لما حققه هذا المركز من نتائج إيجابية، قامت المؤسسة بافتتاح العديد من المراكز الـتجارية فـي كل من اليمن، الولايات المتحدة الأمريكية، السلطة الوطنية الفلسطينية، الجزائر وبلجيكيا. وتهدف إلى تعزيز تواجد السلع الأردنية في الأسواق الخارجية.

و- تطوير المنتجات التصديرية:-

مـع ازدياد حدة المنافسة العالمية وكذلك ازدياد وعي المستهلكين وسعيهم في الحصول علـى منـتجات تلبي متطلباتهم، فقد اصبح الالتزام بالمواصفات العالمية والالتزام بجودة المنتج والتصميم والتغليف أسلوباً فعالاً ومباشر لدخول الأسواق العالمية.

وتشمل النشاطات التي تقوم بها المؤسسة لتحقيق ذلك على ما يلي:-

١. الدراسات الصناعية :-

وتهدف المؤسسة من خلال إعداد الدراسات الصناعية إلى:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

أ. تقيـــيم القـــدرات الفنية للقطاع الصناعي الأردني وتحديد المعوقات الرئيسية التي تواجه صادراته.

ب.تحديد أولويات الدعم الفني والخدمات الفنية اللازمة للقطاعات الصناعية الأردنية ووضع خطة عمل شاملة لتطوير تلك القطاعات.

٢. الدعم الفني المباشر :-

تقوم المؤسسة بتنفيذ برامج ومشاريع فنية تهدف إلى مساعدة الشركات الأردنية وتطوير قدراتها ومعرفتها وإزالة أي عوائق تواجهها كما وتعمل المؤسسة على تقديم المساعدة للصناعات الوطنـــية فـــي تطبـــيق المواصفات العالمية للجودة والحصـــول على شهادات الجـــودة العالمية (آيزو ٩٠٠٠)، ونظام تحليل المخاطر ونقاط الضبط الحرجة.

كمـــا تقدم المؤسسة الدعم الفني المباشر للشركات الصناعية من خلال كادرها الفني أو من خلال منظمات الخبراء المتقاعدين التي ترتبط معها المؤسسة باتفاقيات تعاون ثنائية.

حيث أنها قامت بتأسيس وإدارة مراكز فنية متخصصة كمركز التعبئة والتغليف. فقامت المؤسسة بالتعاون مع معهد التعبئة والتغليف البريطاني بإنشاء مركز خاص بالتعبئة والتغليف في الأردن عـــام (١٩٩٦) وذلـــك بهدف دعم وتطوير ورفع مستوى التعبئة والتغليف في الأردن، وذلك من خلال :-

١. إقامة الدورات والندوات والمعارض التي من شأنها تدريب وتأهيل الكوادر البشرية.

٢. تقديم استشارات فنية عن طريق خبراء متخصصين في مجال التعبئة والتغليف.

٣. تأسيس مكتبة علمية تتضمن معلومات وإحصائيات ووسائل تعليمية متخصصة في قطاع التعبئة والتغليف .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ز- خدمات المعلومات :-

تشمل خدمات المعلومات في المؤسسة على ما يلي:-

أ. شبكة معلومات التجارة العربية:

وتقوم هذه الشبكة بتقديم المعلومات التالية:-

١) أسماء وعناوين الشركات المصدرة والمستوردة في مختلف القطاعات في الدول العربية.

٢) تقديم معلومات عن السلع المتوفرة من حيث النوعية والقدرة التصديرية والأسعار.

٣) التعريف بالقوانين والإجراءات التي تحكم عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية.

٤) تقديم معلومات اقتصادية عن الدول العربية المشتركة بالشبكة من حيث المؤشرات الاقتصادية وإحصاءات التجارة الخارجية وقوانين الاستثمار وأسعار صرف العملات.

٥) تقديم معلومات حول الرسوم الجمركية والضرائب التي تفرضها الدول العربية على مستورداتها من الخارج.

ب. شبكة معلومات التجارة الإسلامية:-

وتهدف هذه الشبكة إلى تقديم معلومات شاملة عن الدول الإسلامية المشتركة في هذه الشبكة، كما في شبكة معلومات التجارة العربية، حيث تقوم بتوفير معلومات عن القوانين التجارية للدول الإسلامية والتظاهرات التجارية من بيع وشراء وإقامة مشاريع مشتركة ما بين الدول الإسلامية[١٣].

٤-٦ المناطق الحرة والمدن الصناعية:-

لقد تم إنشاء مؤسسة المناطق الحرة عام ١٩٧٣ من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية واهم الحوافز التي تمنحها المناطق الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ١٢ عاماً وإعفاء

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رواتـــب العاملـــين في هذه المناطق من ضريبة الدخل، وكذلك إعفاء الصادرات والمستوردات الإنتاجية والمعدات من الضرائب[١٤].

وتـــم إنشاء مؤسسة المدن الصناعية عام ١٩٨٠ وذلك بهدف تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتشجيع إنشاء المشروعات الصناعية في هذه المدن. ويمكن تلخيص الأهداف من إنشاء المناطق الحرة والمدن الصناعية بما يلي:-

١) جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٢) تطوير المناطق النائية.

٣) زيادة مصادر العملات الصعبة.

٤) خلق فرص عمل جديده .

٥) تشجيع إقامة الصناعات التصديرية.

٦) تسهيل عملية نقل التكنولوجيا.

ولضمان تحقيق هذه الأهداف كان لا بد من تقديم الإعفاءات والتسهيلات اللازمة لذلك، ونستطيع أن نجمل الإعفاءات والتسهيلات التي قدمتها الحكومة الأردنية بالنقاط التالية:-

١) إعفـــاء الأبنـــية والإنشاءات العقارية التي تقيمها المشروعات الاستثمارية من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الأبنية والأراضي وخاصة تلك المقامة في المدن الصناعية .

٢) إعفـــاء البضـــائع التـــي يتم تصديرها من المناطق الحرة من رسوم الجمارك وسائر الضرائب والرسوم المترتبة عليها، وكذلك السلع التي يتم استيرادها .

٣) توفير كافة خدمات البنية التحتية للمشروعات الاستثمارية التي تقام في كل من المدن الصـــناعية والمـــناطق الحـــرة والتي تشمل الطرق والمواصلات والمياه والاتصالات والكهرباء.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٤) توفيـــر الخـــدمات المساندة للمشاريع الاستثمارية كمراكز الصيانة ومراكز التدريب المهني وخدمات البريد والمراكز الصحية.

٥) تبســـيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشروعات الاستثمارية وإعطاء الأولوية لها لدى الجهات الرسمية في تنفيذ أعمالها.

٦) الســـماح للمنتجـــين الصـــناعيين بإدخال المواد الأولية تحت وضع الإدخال المؤقت لتصنيعها محلياً وإعادة تصديرها (١٥).

٤-٧ لمواصفات والمقاييس وضبط الجودة:-

يعـــرف التقيـــيس (Standardization) على أنه عبارة عن عمل تعاوني يتم إنجازه بمساهمة ومشاركة الأطراف المعنية بهذا العمل كالمنتجين والتجار والمستهلكين ، وهو يتضمن تحديد وتوحيد خصائص الأشياء، وأبعادها وتسميتها بهدف تحقيق الدرجة المثلى من النظام في، العلـــوم، الصناعة، الاقتصاد، والإدارة، والخدمات وذلك عن طريق وضع وتطبيق المواصفات القياسية الملائمة. أما تعريف المواصفات القياسية (Standard) فهي وثيقة رسمية معده بإتقان وصادره عن جهة مسؤولة عن المواصفات الوطنية (أو الإقليمية أو الدولية) وتتضمن مجموعة من المعلومات والبيانات القياسية المحددة بدقة، والتي تحدد خصائص المنتج حتى يلائم الغرض المعد له (١٦).

وإدراكـــاً مـــن الحكـــومة الأردنية لأهمية المواصفات والمقاييس في تشجيع الصادرات الوطنـــية فقـــد تـــم إنشـــاء مديـــرية المواصفات الأردنية كمديرية من مديريات وزارة التجارة والصناعة عام (١٩٨٩) وتهدف هذه المديرية إلى :-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

١) توفير الحماية الصحية والاقتصادية للمستهلك من خلال توفير السلع الاستهلاكية والمواد الأخرى بمواصفاتها القياسية المعتمدة .

٢) دعـــم الاقتصاد الوطني والصادرات الوطنية وخطط التنمية الاقتصادية من خلال العمل على ضمان جودة المنتجات الأردنية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية .

ولـــزيادة فاعلـــية تطبيق المواصفات فقد أنشئت استناداً للقانون رقم (١٥) عام ١٩٩٤ مؤسســـة المواصفات والمقاييس كمؤسسة مستقلة عن وزارة الصناعة والتجارة، تختص بالمهام التالية:-

١) إعـــداد المواصـــفات الأردنـــية بنوعيها الإلزامي والاختياري، واعتمادها ومراجعتها وتعديلها ومراقبة تطبيقها.

٢) وضع نظام وطني للقياس والمراقبة.

٣) منح علامة الجودة وشهادة المطابقة واعتماد مختبرات الفحص والمعايرة.

٤) الـــتعاون مع المؤسسات والمنظمات العربية والدولية التي تعمل في مجال المواصفات والمقاييس والتنسيق معها والانتساب إليها.

وتقسم المواصفات من حيث عملية مراقبتها إلى نوعين :-

١) المواصفات الإلزامية: وهي مواصفات إلزامية بحكم القانون، حيث تقوم بإلزام الجميع بالالتزام بهذه المواصفات.

٢) المواصفات الاختيارية: هي مواصفات اختيارية وتترك للبائع والمشتري، وإذا اشترط المشتري على البائع ضرورة الالتزام بالمواصفة فتصبح ملزمة لهما ولو كانت اختيارية، وهذا النمط معروف لدى الدول المتقدمة ذات الوعي التقسيمي المتقدم.

أما من حيث المستويات لهذه المواصفات فهناك :-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أ- مواصفة وطنية : وهي المواصفة التي تتبناها هيئات المواصفات الوطنية.

ب- مواصفة إقليمية: وهي مواصفة تتبناها هيئات المواصفات الإقليمية.

ج- مواصفات دولية : مواصفات تتبناها هيئات دولية .

د- مواصفات مصنعية : و هي مواصفات تحدد بعضاً أو كلا من المتطلبات التي يمكن أن يحققها منتج أو مجموعة من المنتجات وغالباً ما تكون هذه المواصفات نواه للمواصفة الوطنية (١٧).

أهمية وفوائد المواصفات والمقاييس:-

تعود أهمية المواصفات والمقاييس في أنه يدعم الصناعة والتجارة ويعمل على تسهيلها وذلك لأنه يبني جسور الثقة بين الدولة المستوردة والدولة المصدرة من ناحية، والمستهلك والمنتج من ناحية أخرى. إذ أن كل طرف من هذه الأطراف يكون واثقاً من البضاعة التي يصنعها (يصدرها) أو يتداولها (يستوردها) تكون جيدة ومطابقة لرغباته واحتياجاته عند تطبيق المواصفات والمقاييس المعدة لها، إضافة إلى ذلك، فان المنافسة بين الدول المختلفة لم تعد تعتمد فقط على جودة المنتجات وسعرها بل تعداها ذلك إلى أن تكون البضائع مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة محلياً أو إقليميا أو دولياً مما يضمن لهذه البضائع إمكانية التنافس مع البضائع الأجنبية في الأسواق سواءاً المحلية أو الدولية.

هذا وإذا ما تفحصنا الفوائد التي قد تنتج عن تطبيق المواصفات والمقاييس المعتمدة لوجدنا بأن هناك فوائد تكون لصالح المستهلك وفوائد لصالح المنتج كالتالي:-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفوائد التي يجنيها المستهلك:-

١. حمايـــته صحياً واقتصادياً، بالنسبة للحماية الصحية تتمثل في أن تكون السلعة خاصة الغذائـــية، خالية من الملوثات لمختلف أنواعها، أما الحماية الاقتصادية تتمثل في حمايتة من الغش والتلاعب في المكاييل والأوزان وغيرها.

٢. ضمان جودة السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين وبأسعار مناسبة.

٣. توفيـــر معلـــومات كافـــية للمستهلك عن السلعة من حيث تركيبها وكميتها وكذلك مدة صلاحيتها .

أما الفوائد التي يجنيها المنتج :-

١. تخفـــيض كلفـــة الإنتاج من خلال توحيد طرق الإنتاج لتقليل الأنواع المنتجة إلى الحد الأدنى.

٢. كســـب ثقة المستهلك في منتجاته وزيادة شهرة هذه المنتجات مما ينعكس إيجابياً على المبيعات .

وبســـبب حرص مديرية المواصفات والمقاييس الأردنية على التقيد بالمواصفات المحلية والدولـــية، فقـــد أصبحت السلع الأردنية التصديرية تتمتع بسمعة طيبة في أسواق الدول العربية والدول الأخرى الصديقة [١٨].

ضبط الجودة:-

يتـــزايد الاهتمام بمسألة الجودة بشكل عام وضبط الجودة بشكل خاص على المستويات المحلـــية والإقليمـــية والدولية وذلك نتيجة لتزايد عدد المستهلكين المطالبين بتحسين الجودة من ناحية وزيادة المنافسة بين المنتجين من ناحية اخرى. فمن ناحية المستهلك فله الحق في اختيار

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

السـلعة الأفضل وبشروط معينه، أما من ناحية المنتج فانه يدرك تماماً مدى تأثير الجودة على مدى ربحيته فإذا زادت جودة منتجاته فذلك يؤدي إلى زيادة أرباحه والعكس بالعكس.

وقـد عـرفت المنظمة الأوروبية لضبط الجودة،بأن الجودة بأنها مجموعة الخصائص والمـزايا التـي تؤثر في مقدرة سلعه أو خدمه معينه على تلبية حاجة معينه. كما عرفت ضبط الجودة (Quality Control) بأنه نظام تخطيط الجهود التي تبذلها أقسام مختلفة في مؤسسة ما والتنسيق بينها للحفاظ على الجودة أو تحسينها ضمن الأسس الاقتصادية [١٩].

وفي عام ١٩٨٧، أصدرت المنظمة الدولية للتقييس (الايزو) مجموعة مواصفات دولية تـتعلق بأنظمـة الجودة وتعرف ب أيزو ٩٠٠٠(ISO 9000 Series) وذلك لتمكين المنشآت الصـناعية أو الـتجارية سواء السلعية أو الخدماتية من تقديم منتجات أو خدمات تحقق رغبات المسـتهلكين، وأصـبحت الايـزو ٩٠٠٠، إحـدى المقايـيس الرئيسـية للتصدير إلى الدول الصـناعية.إضافة إلى ذلك تم إصدار مواصفات أيزو ٩٠٠١، أيزو ٩٠٠٢، أيزو ٩٠٠٣ وهي تحتوي على متطلبات إذا تم تطبيقها من قبل المؤسسات الصناعية الموردة، ينعكس ذلك على ثقة المسـتهلك بقـدرة هـذه المؤسسـات على تحقيق مستوى عال من الجودة. هذا بالإضافة إلى المواصـفة الدولـية ايـزو ٩٠٠٤ التي تحتوي على إرشادات تمكن إدارة المؤسسة من تحقيق متطلبات الايزو (٩٠٠١، ٩٠٠٢، ٩٠٠٣) [٢٠].

وعلى هذا الأساس، فان تنمية صادراتنا الوطنية يتطلب من الصناعات المحلية المختلفة اعتماد نظام دقيق لضبط الجوده، بما يضمن لمنتجاتنا الوطنية السمعه الجيدة بين منتجات الدول الأخـرى، إذ أن الجودة تلعب دوراً مهماً في ترويج الصادرات الوطنية مما يجعلها اكثر شهره وقدره على المنافسة في الأسواق الخارجية، فتمتع منتجاتنا الوطنية بالسمعة الطيبة في الأسواق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

المحلـــية والإقليمية سينعكس إيجابياً على ثقة ورغبة المستهلك المحلي والأجنبي وبالتالي سيزيد من الطلب الخارجي على هذه المنتجات .

ومـــن الوســـائل المستخدمة لضمان جودة الإنتاج وتنمية الصادرات هي مطابقة الجودة ومراقبة الصادرات الوطنية :-

١. **مطابقـــة الجـــودة:** وتعرف بشهادة الجودة وهي علامة توضع على المنتج وتبين هذه العلامة أن ذلك المنتج تم اختياره وانه مطابق للمواصفات والمقاييس التي تعتمدها الهيئة المســؤولة عـــن ذلك – مديرية المواصفات والمقاييس .. ووجود مثل هذه العلامة على المنتج يدل على أن هذه السلعة تتمتع بالحد الأدنى للجودة .

وهـــناك فـــوائد متوخاة من تطبيق نظام مطابقة الجودة سواء على المستوى الوطني أو الدولي وهي :-

- رفـــع مستوى جودة الإنتاج، وهذا يعود بالفائدة على المستهلك والمنتج معاً. بالنسبة للمســـتهلك ســـيحقق لـــه ذلك الطمأنينة لتمتع المنتجات التي يرغب بها بجودة مقبولة، وبالتالي تسهيل عملية الشراء أمامه وسلامة السلع من حيث الظروف الصحية .

أما بالنسبة للفائدة التي ستعود على المنتج فتتمثل في كسب ثقة المستهلكين وبالتالي زيادة الطلب على شراء منتجات تحمل علامة الجودة وامكانية دفع سعر أعلى نسبياً لهذه المنتجات.

- تذليل العقبات الفنية أمام الصادرات الوطنية.
- حماية المستهلك من المنتجات غير المأمونه.

٢. **مـــراقبة الصادرات الوطنية:** وهي عملية للتحقق من جودة المنتجات المعدة للتصدير، وذلـــك للتأكيد على المستورد الأجنبي أن البضاعة المصدرة له ذات جوده. إذ أن بعض الـــدول تخضع البضائع المستوردة إلى الفحص المخبري للتأكد من مكوناتها وشروطها

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الصحية. وافضل وسيلة لمراقبة الصادرات الوطنية هي وجود مكاتب متخصصة يتوافر فـيها جهاز فني مدرب ومتخصص لتفتيش المنتجات المعدة للتصدير وذلك للتأكيد على المستورد الأجنبي أن البضاعة المصدرة إليه ذات جوده مقبولة (٢١).

٤-٨ نظام الأفضليات المعمم:-

وهـو نظـام تفضـيلي للتعـرفة الجمركية تطبقه الدول المتقدمة (وتسمى دول مانحة الأفضليات) لمنتجات معينه تستوردها من الدول النامية.

وبموجب هذا النظام تتمتع الدول النامية بتعرفات جمركية مخفضة أو حتى بالإعفاء من الرسوم الجمـركية علـى المنتجات المؤهلة والتي تصدرها الدول المستفيدة من هذا النظام إلى الدول المتقدمة.

والغايات المرجوة من هذا النظام هي مساعدة الدول النامية على مايلي :-

- زيادة صادراتها .
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- زيادة مقدرتها على التصنيع.

ويمكن تقسيم المنتجات التي تستفيد من هذا النظام الى قسمين:

١. منـتجات تامـة الاسـتزراع داخل البلد المصدر أو التي استخرجت من أرضه أو تم حصادها فيها مثل :-

- المنتجات التعدينية.
- المنتجات النباتية.
- الحيوانات الحية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. منـــتجات تحـتوي على قدر معين من المستوردات، حيث أن هذه المنتجات يجب أن تواجه معيارين حتى تصبح مؤهله وبالتالي تتمتع بنظام الافضليات المعمم وهما :-

- معـــيار المعالجة: أي أن تكون السلعة قد مرت بقدر كاف من التحويل والمعالجة قبل تصديرها .
- معيار القيمة المضافة: أي أن لا تتجاوز نسبة المواد المستوردة في هذه السلع من (٤٠ – ٥٠%) .

ومن الدول المانحة لنظام الافضليات المعمم إلى الأردن :-

أ- الولايات المتحدة الأمريكية .

ب- الـــيابان، وتشـــمل المزايا الممنوحة من اليابان إعفاءات من الرسوم الجمركية تتدرج من ١٠% – ١٠٠% .

ج- دول الاتحـــاد الأوروبي ويعتبر الاتفاق الأوروبي اكثر سخاء في تسهيلاته من نظـــام الافضـــليات المعمم، حيث يمنح الصادرات الأردنية إعفاءات من كافة الرسوم الجمـــركية أو آية رسوم لها اثر على الصادرات الأردنية أو أية قيود حسب المادة (٩) من الاتفاقيـــة [٢٢].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هوامش الفصل الرابع

١. البنك المركزي الأردني عدد خاص بمناسبة مرور (٢٥) عاماً على تأسيس البنك المركزي الأردني، تشرين أول، ١٩٨٩، ص ص ١٥٤ – ١٥٦.

٢. إبراهيم عبيدات، وآخرون، الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق، مؤسسة زهران للخدمات، عمان، ١٩٨٩، ص ٣٠٨.

٣. محمد عميره وطالي حجي، المقدرة على الاستيراد والتنمية الاقتصادية في الأردن ١٩٧٣ – ١٩٨٥، دائرة البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية ١٩٨٧، ص ٧٧.

٤. محمد فضل، سياسات تنمية وتشجيع الصادرات الوطنية،: دراسة نظرية تطبيقية للفترة ١٩٧٦ – ١٩٩٢، رسالة ماجستير، اربد، جامعة اليرموك، تشرين أول، ١٩٩٥، ص ١٢٧.

٥. حسين الطلافحة،الميزان التجاري الأردني"أبحاث اليرموك،المجلد الخامس ،العدد(٢)،ص ص ٧-٣٧.

٦. مصدر سبق ذكره في (٤)ن ص ص ١٣٠ – ١٣٢.

٧. محمد عميره ، وطايل حجي، مرجع سابق، ص ٧٩.

٨. عهود خصاونه، " الأداء التصديري وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، دراسة تطبيقية (١٩٧٢ – ١٩٩٦)، رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٩٩، جامعة اليرموك .

٩. محمد المجالي، " الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩٩، جامعة القاهرة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠.مؤسســة تشــجيع الاستثمار، قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لعام ١٩٩٥، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان .

١١.قانون المؤسسات المراكز التجارية الأردنية ١٩٧٢،ص ٤.

١٢.مجلــة آفاق تصديرية،مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، عدد ٦ ، ١٩٩٧،ص (٢٨-٣١)

١٣.مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية،نشرة تعريفية.

14.Tayel M.AL-Hajji, The Importance of Economic Zones: A Jordanian Perspective, Amman: Royal Scientific Society, August 1996, PP 36 – 55 .

١٥.مرجع سبق ذكره في (٤) ، ص ١٣٢.

١٦.سالم القهيوي ،المواصفات الأردنية من الفكرة إلى الاعتماد، ندوة المواصفات فــي خدمــة الصــناعة،عمان :وزارة الصناعة والتجارة، مديرية المواصفات والمقاييس،٧ – ٩ شباط،١٩٩٤،ص ص ٣ – ٥.

١٧.وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، التقرير السنوي، ١٩٩٠، ٢ ٨٧.

١٨.حسان السعودي، المبادئ الأساسية لضبط الجودة، دوره تدريبية لضبط الجودة فــي الصــناعات الغذائــية، وزارة الصــناعة والتجارة ، مديرية المواصفات والمقاييس، من (٢٧) تشرين ثاني إلى (٢٨) كانون أول ١٩٨٢، ص ٢.

١٩.مرجع سبق ذكره في (١٨) ، ص ٢.

٢٠.زيــادة اوتــي، المتطلبات المتعلقة بمعدات القياس والاختبار حسب مجموعة المواصفات الدولية لأنظمة الجودة (مجموعة ايزو – ٩) ، ندوه التعريف بمعايير

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القياس، عمان ، وزارة الصناعة والتجارة، مديرية المواصفات والمقاييس، ٢٦ تموز، ١٩٩٣، ص ص ١-٣.

٢١. مرجع سابق ذكره في (١٥).

٢٢. مرجع سابق ذكره في (١٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الخامس

التحليل القياسي للنموذج

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصـــــل الخـــامس

التحليل القياسي للنموذج

٥-١ مقدمة :-

يتقسم التحليل القياسي في هذا الفصل إلى قسمين الأول هو اختبار استقرار السلاسل الزمنية وعملية تصحيح البيانات من خلال تجريد الاتجاه العام فيها لتهيئتها للتحليل القياسي بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

أما القسم الثاني فبقدم اختبار السببية والذي يعتمد على اختبار جرانجر(Granger) حيث يتم تحديد اتجاه العلاقة بين النمو في الصادرات والنمو الاقتصادي, حيث قسمت الصادرات إلى صادرات من السلع الاستهلاكية وصادرات من المواد الخام وصادرات من السلع الراسمالية. بالإضافة إلى تقدير دالة الانحدار رقم (٤) والتي تبين العلاقة بين النمو في الصادرات والنمو الاقتصادي وكذلك تقدير المعادلة رقم (٥) والتي تبين العلاقة بين النمو في كل من الصادرات من (السلع الاستهلاكية والمواد الخام والسلع الرأسمالية) والنمو الاقتصادي.

٥-٢ التحليل القياسي :

تستخدم الدراسة المعادلة التالية، من اجل قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الأردني، والتي جاءت على النحو التالي :-

$$Y^* = \beta_0 + \beta\ 1L^* + \beta_2 K^* + \beta_3 X^* + \beta_4 M^* + \beta_5\ TOT + e \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث أن :-

*Y: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

*L: معدل النمو في عنصر العمل ممثلاً في الأجور.

*K: معدل النمو في رأس المال الثابت.

*X: معدل النمو في الصادرات.

*M: معدل النمو في المستوردات.

TOT: معدل النمو في شروط التبادل التجاري.

e: حد الخطأ.

وقبل تقدير الدالة السابقة، فقد تم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) (Augmented Dickey – Fuller) لجميع البيانات المستخدمة في التقديرات للتأكد من استقرارها وكانت النتائج على النحو المبين في الجدول رقم (١١)، والذي يبين أن جميع المتغيرات مستقرة ولا تعاني من مشكلة عدم الاستقرار، وذلك بعد معالجة البيانات (القرعان،١٩٩٧) [٤]، حيث كانت القيم المحسوبة أعلى من القيم الحرجة المستخرجة من جدول ماكينون عند مستوى دلاله (5%)، لذا اصبح من الممكن استخدام اختبار العلاقة السببية واستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في التقدير، ويجدر الانتباه إلى أن هذه المتغيرات تعبر عن معدلات النمو.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (١١)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للمتغيرات

اسم المتغير	رمز المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	Y*	- 4.06	**- 3.62
معدل النمو في الأجر الحقيقي للعمال	W*	- 3.47	*- 3.24
معدل النمو في رأس المال الثابت	K*	-4.64	**- 3.62
معدل النمو في الصادرات	X*	- 3.96	** - 3.62
معدل النمو في المستوردات	M*	- 3.45	*- 3.24
معدل النمو في الصادرات من السلع الاستهلاكية	GXc	- 6.47	**- 3.62
معدل النمو في الصادرات من المواد الخام	GXm	- 3.53	*-3.24
معدل النمو في الصادرات من رأس المال	GXk	- 4.38	**-3.62

* القيمة الحرجة عند (١٠%).

** القيمة الحرجة عند (٥%).

وبما أن الدراسة تهدف لمعرفة اثر معدل النمو في الصادرات على النمو الاقتصادي وكذلك اثر معدلات النمو في كل من الصادرات من السلع الاستهلاكية والمواد الخام والسلع الرأسمالية فتم إجراء اختبار العلاقة السببية بين هذه المتغيرات وجاءت النتائج كما يبينها الجدول رقم (١٢).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار السببية

Probability	F-Statistic	Obs	الفرضية الصفرية
-.089 -.577	2.91	19	النمو في الصادرات لا تسبب النمو في الناتج المحلي الإجمالي النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب النمو في الصادرات
.55 .42	.795 1.049	20	السنمو فـــي الصادرات من السلع الاستهلاكية لا تسبب النمو في الناتج المحلي الإجمالي الـــنمو فـــي الـــناتج المحلي الإجمالي لا تسبب النمو في الصادرات من السلع الاستهلاكية.
.03 .85	3.99 .33	20	السنمو في الصادرات من المواد الخام لا يسبب النمو في الناتج المحلي الإجمالي الـــنمو فـــي الـــناتج المحلي الإجمالي لا يسبب النمو في الصادرات من المواد الخام.
.79 .011	.42 5.49	20	السنمو فـــي الصـــادرات من السلع الرأسمالية لا يسبب النمو في الناتج المحلي الإجمالي الـــنمو فـــي الـــناتج المحلي الإجمالي لا يسبب النمو في الصادرات من السلع الرأسمالية.

من خلال الجدول رقم (١٢) تتضح نتائج اختبار العلاقة السببية للنموذج رقم (٤) والنموذج رقم (٥) فنلاحظ أنه تم رفض الفرض الصفري ($\sum\beta 11= 0$)، مما يشير إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو في الصادرات إلى النمو في الناتج المحلي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الإجمالي أي أن النمو في الصادرات يسبب النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وذلك بالنسبة للنموذج رقم (٤).

أمـــا بالنســـبة للنموذج رقم (٥) نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٢) انه لا يوجد علاقة ســـببية بين النمو في الصادرات من السلع الاستهلاكية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي. أيضاً نلاحظ وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو في الصادرات من المواد الخام باتجاه النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى وجود علاقة باتجاه واحد من النمو في الناتج المحلي الإجمالي باتجاه النمو في الصادرات من السلع الرأسمالية.

وعـــند تقدير المعادلة رقم (٤) والمعادلة رقم (٥) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ظهرت النتائج كما هي مبينه في الجدول رقم (١٣) مع ملاحظة انه تم إضافة متغير وهمي للمعادلة رقم (٥)، وكانت النتائج تدل على ما يلي :

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٣)

نتائج تقدير المعادلات (٤) و (٥)

المتغيرات \ المعادلات	5		4
الثابت	(1.93)**	2.13	(2.33)*	1.77
X*	-	-	(2.39)*	.33
M*	(-1.92)**	-.34	(-2.57)*	-.37
W*	(1.8)**	.31	(4.59)*	.45
K*	(3.29)**	.94	(3.39)*	.75
Tot*	(2.12)**	.37	(2.60)	.46
Xc*	(1.7)	.10		-
Xm*	(1.92)**	.12		-
Xk*	(1.02)	.012		-
Dm	(-1.6)	-5.74		-
التحديدR2		.89		.89
(F- نسبة		10.83		21.7
ratio)		1.98	(.04)**	1.81
D.w	(-2.87)*	.53		-.42
A (R1)				

قيمة (T-value) هي القيمة بين الأقواس.

* تشير إلى أن المتغير يتمتع بمعنوية إحصائية على المستوى 5% .

** تشير إلى أن المتغير يتمتع بمعنوية إحصائية على المستوى 10%.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويستدل من نتائج تقدير المعادلة رقم (٤)، مايلي:-

- إن زيادة معدل النمو في الصادرات يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن زيـــادة معـــدلات النمو في الصادرات بمقدار (١%) ستؤدي إلى زيادة معدل نمو الـــناتج المحلـــي الإجمالي بمقدار (33%.)، وهذا يعزز النتيجة التي حصلنا عليها من اختبار العلاقة السببية.
- إن زيـــادة معـــدل نمو المستوردات بمقدار (١%) ستؤدي الى نقصان في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (37.%).
- إن زيـــادة معدل النمو في الأجور يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ أن زيـــادة معـــدلات النمو في الأجور بمقدار (١%) ستؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (45%.) .
- إن زيـــادة معـــدل النمو في رأس المال الثابت يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن زيادة معدلات النمو في الأجور بمقدار (١%) ستؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (75%.).
- أمـــا التحســـن في شروط التبادل التجاري بمقدار ١% ستؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بمقدار (46%.).
- تشير قيمة (F) المحسوبة (21.7) إلى المعنوية العالية لجميع المتغيرات.

كما ويستدل من نتائج تقدير المعادلة رقم (٥) ما يلي :-

- إن زيـــادة معـــدل النمو في الصادرات من السلع الاستهلاكية يؤدي إلى زيادة النمو في الـــناتج المحلـــي الإجمالـــي،حيث أن الصادرات من السلع الاستهلاكية تزيد من درجة المنافسة وتعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج, إذ أن زيادة معدل النمو في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

الصـــادرات من السلع الاستهلاكية بمقدار (١%) يؤدي إلى زيادة معدل النمو في النمو الاقتصادي بمقدار (10%.)، ولكنها لا تتمتع بمعنوية إحصائية عالية إذ بلغت (١١%).

- إن زيـــادة معـــدل النمو في الصادرات من المواد الخام يؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلـــي الإجمالي، وذلك لأن المواد الخام المستخرجة في الأردن تعد من المواد الخام النقـــية فـــي العالم مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها في الأسواق العالمية وبالتالي هذا يـــؤدي إلـــى زيادة كفاءة استخراج هذه المواد بأحدث الطرق المتقدمة في هذا المجال. فزيادة الصادرات من المواد الخام بمقدار (١%) يؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (12%).
- زيـــادة معدل النمو في الصادرات من السلع الرأسمالية بمقدار (١%) تؤدي إلى زيادة الـــنمو فـــي الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (012%.)، حيث أن نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جداً علاوة على أنها لا تتمتع بالمعنوية الإحصائية.
- إن إدخال المتغير الوهمي لسنة ١٩٨٩ بين لنا أن هناك مجموعة من العوامل والظواهر ســـاهمت فـــي انخفـــاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ومن بينها انخفـــاض سعر الصرف للدينار الأردني ,أو يمكن القول بشكل آخر أن (5.7%) من أسباب انخفاض الناتج المحلي كان وراءها انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار.الا إنها كانت لا تتمتع بالمعنوية الإحصائية.

-تشير قيمة (F) المحسوبة (10.8) إلى المعنوية العالية لجميع المتغيرات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هوامش الفصل الخامس:

1. Granger C. W.J. (1969). " Investigating Causal Relations by Econometric models and Cross – Spectral Methods", Econometrica, 37, 24 = 36.
2. Eleanor Doyle, 2001, " Export – output can sality and the Role of Exports in Irish Growth : 1950 –1997", International Economic Jornal, vol, 15pp, 31 – 54.
3. Gujarati, Domar, 1988. Basic Economics, 2nd Edition, Me Grow – hill book company. Pp 344 – 365.
4. Anwar, Quraan, 1997, Private and public Investment and Economic growth in jordan : An empirical Analysis", ABHATH AL-YARMOUK< vol. 13, No. 3 , 1997, pp : 35 – 46.

من أجل معالجة البيانات استخدمت ثلاثة طرق وهي ممثلة بإحدى المتغيرات:

$GDP = C + AR(1) + U^t$

$GDP = AR(1) + E$

$GDP = LnGDP - 1.5 \text{ in } GDPt\text{-}1 + .562 \text{ ln } GDP\ t\text{-}2$

٥ . محمد هنداوي،٢٠٠٣ ، الانفتاح والنمو الاقتصادي حالة الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، اربد – الأردن .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٦-١ النتائج:

لقد تبين من خلال الجزء النظري والتحليل القياسي من هذه الدراسة:

١. أنه وبالرغم من اهتمام الحكومة الأردنية في تنمية وتشجيع الصادرات الوطنية عن طريق إنشاء العديد من المؤسسات والشركات واتباع سياسات اقتصادية إلا أن الصادرات الأردنية ما زالت متركزة على تصدير المواد الخام، حيث بلغ متوسط مجموع الصادرات من المواد الخام (٢٩٤,٦) مليون دينار، بينما متوسط مجموع الصادرات من السلع الاستهلاكية والصادرات من المواد الرأسمالية (٢٤٧،١) و (٨،٢٣) مليون دينار على التوالي طيلة فترة الدراسة.

٢. عند دراسة التركيب السلعي للصادرات الوطنية تبين عدم ثبات الأهمية النسبية لمكونات الصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي، حيث انخفضت الأهمية النسبية للمواد الغذائية والحيوانات الحية من (٣٣%) عام ١٩٧٦ إلى (٩,٠٧%) عام ٢٠٠٢ وكذلك الأمر بالنسبة للمواد الخام حيث انخفضت الأهمية النسبية من (٤٠,٥%) عام ١٩٧٦ إلى (١٦,٢%) عام ٢٠٠٢. وارتفعت الأهمية النسبية للمواد الكيماوية من (٧,١٥%) عام ١٩٧٦ إلى (٢٥,١%) عام ٢٠٠٢.

٣. بينت دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية أن صادرات الأردن للدول العربية كانت تشكل حوالي اكثر من نصف الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة مع تفاوت في تلك النسبة من سنة إلى أخرى. كذلك تبين أن الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لأمريكا زادت بنسبة كبيرة حيث ارتفعت من (٠,٤%) عام ١٩٧٦ إلى (١٩,٥٥%) عام ٢٠٠٢ وبالنسبة للأهمية النسبية للصادرات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي ارتفعت من (٢,٥%) عام ١٩٧٦ إلى (٤٤%) عام ٢٠٠٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

٤. ارتفـــع نصيب الفرد من الصادرات من (٢٤,٩) دينار عام ١٩٧٦ إلـــــى (٢٩٢,١) دينار عام ٢٠٠٢.

٥. تـــزايد درجـــة الانكشاف الاقتصادي الأردني تجاه العالم الخارجي خلال فترة الدراسة، حـــيث ارتفعـــت نســـبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٦٨%) عام ١٩٧٦ إلى (٧٦%) عام ٢٠٠٢ .

٦. أظهرت مقاييس شروط التجارة تدهور في شروط التجارة بالنسبة للأردن، حيث أشارت إلى تدهور أسعار الصادرات بالنسبة لاسعار المستوردات طيلة فترة الدراسة ما عدا عام ١٩٩٥ حيث بلغ (١٠٢%).

٧. لقد بينت الدراسة وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو في الصادرات إلى النمو فـــي الناتج المحلي الإجمالي، أي أن النمو في الصادرات يسبب النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

٨. أظهـــر النموذج القياسي رقم (٤) وذلك باستخدام بيانات حقيقية للفتـــــــرة (١٩٧٦ – ٢٠٠٢) أن للصادرات أثر موجب على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة معدل النمو في الصـــادرات الوطنية بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي بمقدار (٣٣%).

٩. أظهـــر الـــنموذج القياســـي رقم (٥)، أن للصادرات من السلع الاستهلاكية والسلع الرأســـمالية والمواد الخام أثر موجب على النمو في الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن الصـــادرات من السلع الاستهلاكية والصادرات من السلع الرأسمالية كانت لا تتمتع بالمعنوية الإحصائية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١٠. بيـــنت الدراســـة وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو في الصادرات من السلع الاستهلاكية باتجاه النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو في الصادرات من المواد الخام إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وبيـــنت الدراسة عدم وجود علاقة سببيه من النمو في الصادرات من السلع الرأسمالية إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وربما يعزى ذلك إلى ضئالة حجم الصادرات الوطنية من هذه السلع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٦-٢ التوصيات:

١. التوسع في إقامة المعارض المحلية للمنتجات الوطنية، والعمل على إنشاء المزيد من المراكز التجارية في الخارج في مختلف الدول وزيادة عدد الملحقيات التجارية في السفارات الأردنية- وذلك لتنظيم المعارض في الخارج وتكثيف الحضور الأردني في المعارض العالمية ودعوة رجال الأعمال والمستوردين العرب والأجانب لزيارة هذه المعارض وذلك حتى نحاول تجنب التركيز الجغرافي في الصادرات.

٢. بما أن صادراتنا من المواد الخام تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات فان الدراسة توصي بتوسيع نطاق الصناعات المرتبطة بالفوسفات والبوتاس وعدم الاعتماد على تصدير المواد الأولية بشكل كلي وإنما يجب تصنيع المواد الخام وتصديرها كمنتجات مصنعه من أجل تقليل حدة المنافسة في أسواقها التصديرية.

٣. دعم وتشجيع دور المؤسسات التي تهتم بتسويق الصادرات الوطنية كمؤسسة تنمية الصادرات، ورفدها بالكفاءات والخبرات التي تتمتع بالمقدرة على تسويق المنتجات للأسواق الخارجية.

٤. ضرورة التوسع في وضع المواصفات القياسية (الأردنية) لكافة السلع والخدمات المنتجة لضمان جودة المنتجات وبالتالي إمكانية تصديرها .

٥. التركيز على المشاريع الصغيرة الحجم والمشاريع المشتركة كأساس لاحلال المستوردات.

٦. تشجيع رؤوس الأموال المحلية على الاستفادة من الميزة النسبية للاقتصاد الأردني من خلال الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الأردن والولايات المتحدة وأوروبا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المراجع العربية :

١. إبـــراهيم الشـــيخ، محمد، "**التجارة الخارجية والتنمية الاقتصـــادية في الكـــويت للفتـــرة (١٩٧٠-١٩٨١)**"، الكـــــويت: شـــركة الربيحان للنشـــــر والتوزيـــــع، ١٩٨٨، ص ص ٧١- ٧٢.

٢. أوتـــى، زيـــاد، "**المتطلـــبات المـــتعلقة بمعدات القياس والاختيار حسب مجموعة المواصـــفات الدولية لأنظمة الجودة (مجموعة ايزو ٩٠٠٠)**"، ندوه التعريف لمعايير القـــياس، عمـــان، وزارة الصناعة والتجارة مديرية المواصفات والمقاييس، ٢٦ تموز، ١٩٩٣، ص ص ١ – ٣.

٣. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ، ١٩٩٦.

٤. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠٠٣.

٥. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، ١٩٩٣.

٦. البـــنك المركـــزي الأردنـــي، دائـــرة الأبحاث والدراسات، التقرير السنوي الحادي والعشرون ١٩٨٤م ، ص ٦١.

٧. البـــنك المركـــزي الأردنـــي، دائـــرة الأبحاث والدراسات، التقرير السنوي السادي والعشرون، ١٩٨٩، ص ٦١.

٨. البـــنك المركزي الأردني، عدد خاص بمناسبة مرور (٢٥) عاماً على تأسيس البنك المركزي الأردني، تشرين أول، ١٩٨٩، ص ص ١٥٤ – ١٥٦.

٩. البنك المركزي الأردني، عدد خاص، ١٩٩٥.

١٠. الـــتل، قاسم محمد، "**التكاملية بين الاستمارات البشرية والصادرات كمحددات للنمو الاقتصادي في الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١. حمـــاد خلـــيل، وزكـــيه مشعل، " **تأثيـــر انكشاف الاقتصاديات العربي للخارج على السياســـات الاقتصـــادية الداخلية**"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثاني ، العدد الثاني، ١٩٨٦م.

١٢. حمـــيدات، وليد والهزايمه، محمد احمد، ١٩٩٥، " **تجارة الأردن الخارجية وأثرها على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية للفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٠**" ، دراسات، المجلد ٢٢، العدد (٣)، ص ص ١٢٤٣ – ١٢٨٥.

١٣. خصاونه، احمد، "**نموذج النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات: حـــالة الأردن** (١٩٨٠ – ٢٠٠٠)، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢.

١٤. خصـــاونه، عهـــود، ١٩٩٩، " **الأداء التصـــديري وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، دراســـة تطبيقـــية (١٩٧٢-١٩٩٦)**"، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة اليرموك اربد .

١٥. السعودي، حسان، "**المبادئ الأساسية لضبط الجودة**"، دوره تدريبية لضبط الجودة في الصناعات الغذائية، وزارة الصناعة والتجارة، مديرية المواصفات والمقاييس، من (٢٧) تشرين ثاني إلى (٢٨) كانون أول ١٩٨٢، ص ٢ .

١٦. شـــامية، عـــبد الله والـــروابده، موسى، ١٩٨٩، " **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**"، مجلة دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ص ٦٢ – ٨٤.

١٧. الشـــريف، بـــدر مصـــطفى، ١٩٩٥، " **اسـتـــراتيجية إحـــلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن**"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد ، الأردن.

١٨. طلافحة، حسين، " **الميزان التجاري الأردني**"، أبحاث اليرموك، المجـــلد (٥)، العدد (٢)، ١٩٨٩، ص ص ٨ – ٤٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١٩. عبادي ، جهاد، " **تذبذب الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٤.

٢٠. عميـــره، محمد والحجي، طايل ، " **المقدرة على الاستيراد والتنمية الاقتصادية في الأردن**"، عمـــان : الجمعية العلمية الملكية، دائرة البحـــــوث الاقتصادية، آب ١٩٨٧، ص ٨.

٢١. فضل، محمد ، " **سياسات تنمية وتشجيع الصـــادرات: دراسة نظرية تطبيقية للفترة (١٩٧٦ – ١٩٩٢)** ،رسالة ماجستير، اربد، جامعة اليرموك، تشرين أول، ١٩٩٥، ص ١٢٧.

٢٢. القهيوي، سالم، "**المواصـــفات الأردنية من الفكرة إلى الاعتماد**"، ندوة المواجهات في خدمة الصناعة، عمان: وزارة الصناعة والتجارة، مديرية المواصفات والمقاييس، ٧ – ٩ شباط، ١٩٩٤، ص ص ٣–٥.

٢٣. الكساســـبه، بسام، ٢٠٠١، " **انعكاسات الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية على الصـــادرات الأردنية**"، وحدة الدراسات الاقتصادية، وزارة الصناعة والتجارة، عمان – الأردن.

٢٤. المجالـــي، محمـــد، "**الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن**"، أطروحة دكتوراه غير منشوره، ١٩٩٩، جامعة القاهرة .

٢٥. محمـــد بدور، جابر، " **سياســـات التجارة الخارجية في الأردن تطورها وانعكاساتها على البحوث الاقتصادية**"، نيسان ١٩٨٤، ص ص ٢٦ – ٢٨.

٢٦. مـــريان، نادر، " **الاستثمار الخاص وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة تحليلية قياسية (١٩٧٥ – ١٩٩٦)**"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢٧. مغايـــره، اكـــثم، " **الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، ١٩٩٣م.

٢٨. المغايره، عيسى محمود، ١٩٩٣، " **الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المراجع الأجنبية :

1. Axfention, p.c., and serletis, A., 1991 " **Exports and Gmpcausality in industrial countries: 1950 – 1985**", kykolos pp, 79 – 167.
2. Anwer, M. sampath R. 2001. " **Export and Economic Growth**", the indian Economic Journal, 47 (3) pp, 79 – 88.
3. Bela, Balassa, 1978, " **Exports and Economic Growth**", journal of Development Economics, vol. S, No. 2 pp 181 – 189.
4. Eleanor Doyle, 2001, " **Export – output causality and the Role of Exports in Irish Growth, 1950 – 1997**", International Economic Journal, vol (15), pp, 31 – 54.
5. E-shapiro,op,cit pp 429-431.
6. Jin, I.C. 1995. " **Export – led Growth and the four little Dragons**", journal of international trade and Economic Development, vol 4 (2), pp, 203 – 215.
7. Jin, J.c and Yu, E.S.H. 1996. " **Export – led Growth and the us Economy: Another look**", Applied Economics letters, 3 (5), pp 341 – 44.
8. Granger C.W.J (1969). " **Invisting causal Relations by Econometric model and cross – spectral Methods**", Econometrica, 37, 24 – 36.
9. Gujorati, Domar, 1988. **Basic Economics**, 2nd Edition, Mc Graw – hill book company . pp. 344 – 465.
10. Gershon,feder,1982,on **Exports and Economic Growth**, Journal of development Economics, vol. 12, pp.59 - 73 .
11. Gemmell, N., (1987), " **surves in development Economics**", Basil Blacks well ltd. Pp. 71 – 87.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

12. Mckinnon, R. 1964. " **Foreign Exchange constraint in economic Development and Efficient Aid Allocation**", Economic journal 74. (294), 388 – 409.

13. Moshchos, D. 1989. "**Export Expansion, Growth and the level of Economic Development**", Journal of Development Economies, 30 (1). 93 – 102.

14. Michaely, Michael, 1977, " **Export and Growth**", Journal of development Economics, vol. 4. No. 1. Pp. 49 – 53.

15. Quraan, Anwar, 1997, " **Private and public Investment and Economic growth in Jordan: An Empirical Analysis**", Abhath Al-Yarmouk, vol. 13, No.3, 1997, pp, 35 – 46.

16. Tayel M. Al-Hajji, " **The Importance of Economic Zones: A Jordanian Perspective**", Amman: Royal Scientific Society, August 1996, pp 36 – 53.

17. Yousif Khalifa Al-yousif, 1997 " **Exports and Economic growth some empirical evidence from the Arab Gulf Vountries**", Applied Economics, vol. 29, pp 693 – 697.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

The effect of export on the economic growth of Jordan An empirical study (1976-2002)

abstract

As a basic channel of accumulating domestic savings and increasing the hoarding rate in the economy, exports play an essential role in boosting economic growth, reducing unemployment and increasing the accumulation of foreign reserves in the economy. However, empirical studies of the relationship between exports and economic growth indicate a two-way relation; an accelerating exports pattern motivates economic growth and vise-versa. Additionally, previous literature show that the growth of different components of exports might have different impacts on economic growth, and that is basically attributed to the domestic value added in each export component.

This study aims to test the causal relation between the growth of exports, the growth of exports components and the economic growth in Jordan during the period of 1976 to 2002 applying the well-known techniques of Granger causality tests and the OLS regression models.

Results indicate that the long-term relation observed to extends from exports growth, and exports growth in raw materials to economic growth. Results indicate no relation runs from the export's growth of consumption and capital goods to economic growth. Robustness of OLS estimates show that growth in exports and growth in the exports of raw materials positively and significantly affect economic growth. This relationship was lacked for significancy with regard to both the growth of exports in consumption and capital goods.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University